الأحزاب الإسرائيلية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني:

قراءة في مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو، حل الدولتين والتسوية السياسية

اعداد: وليد حباس

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار

آب 2022

1. المقدمة

تستعرض هذه الورقة مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو وحل الدولتين وعملية التسوية السياسية. وتستند الورقة على قراءة البرامج الحزبية المنشورة للأحزاب الإسرائيلية، وخطابات قادتها، وانماط تصويتها في محطات سياسية مختلفة، بالإضافة الى تحليل معمق لهوياتها السياسية والأيديولوجية.

لقد كان توقيع اتفاق أوسلو ما بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، من أكثر الأحداث السياسية أهمية في إسرائيل. فقد ترك الاتفاق تصدعات داخلية عميقة ما بين الأحزاب الإسرائيلية الفاعلة في حينها، ولا يزال واحد من أهم الأحداث التي تولد باستمرار أزمات وجدالات سياسية. وبينما ان المشهد السياسي-الحزبي في العام 1993 كان منقسما ما بين مؤيد ومعارض لتوقيع الاتفاق، فأن اتفاق أوسلو تحول عبر السنوات الى "امر واقع"، ويحظى باعتراف دولي، وأصبح على كل الأحزاب السياسية في إسرائيل، سواء مؤيدة او معارضة للتسوية السياسية ان تتعامل وفقه، وبناء على مخرجاته. من هنا، لا بد من التمييز ما بين موافقة/معارضة الأحزاب السياسية الإسرائيلية على العملية السلمية (وهو سؤال يعود الى فترة التسعينيات)، وما بين كيفية تعاملها مع اتفاقيات أوسلو ومخرجاتها باعتبارها أمر واقع لا يمكن تجاهله او التنكر له (وهو سؤال يتعلق بالمرحلة الراهنة). أهم هذه الوقائع التي فرضتها اتفاقيات أوسلو على الأحزاب الإسرائيلية هي وجود السلطة الوطنية الفلسطينية كدولة تتولد (state in the making)، وتدير شؤون أكثر من 4.5 مليون فلسطيني، ويتم الاعتراف بها دوليا بأنها مشروع بناء دولة وليس مجرد سلطة حكم ذاتي كما نصت اتفاقيات أوسلو خلال المرحلة الانتقالية. بيد أن السلطة الوطنية الفلسطينية استطاعت ان تحصل على سلطة حكم ذاتي فقط على حوالي 39٪ من مساحة الضفة الغربية بالإضافة الى قطاع غزة، بينما ان إسرائيل مضت وبلا هوادة في توسيع استيطانها على الأراضي "ج" والتي تمثل حوالي 61٪ من مساحة الضفة الغربية بالإضافة الى القدس المحتلة.

وعليه، ثمة ثلاث قضايا اساسية تنتصب امام الأحزاب السياسية الإسرائيلية وتشكل أسس الخلاف السياسي بينها فيما يتعلق بالعملية السلمية، وهي:

1. **مستقبل السلطة الفلسطينية:** فالأحزاب السياسية الإسرائيلية تختلف فيما بينها حول ما اذا كانت السلطة الفلسطينية هي بالفعل مشروع بناء دولة، بحيث انه عاجلا ام اجلا ستدشن دولتها المستقلة المعترف بها؟ ام انها خُلقت لتكون سلطة حكم ذاتي (اوتونوميا) تتبع بشكل مباشر او غير مباشر الى الحاكم العسكري او الى مؤسسات الدولة الإسرائيلية؟ ام أن اتفاقيات أوسلو كانت "خطيئة" إذ انجبت هذا الجهاز الدولاني الفلسطيني، والذي لا بد من تفكيكه ووضع الفلسطينيين كلهم سيطرة السلطات الإسرائيلية المباشرة (سواء كرعايا غير مواطنين، او كمواطنين من الدرجة الثانية وبدون حقوق سياسية).

2. **مساحة "الكيان" الفلسطيني:** سواء أكانت دولة او مجرد سلطة حكم محلي (ومن هنا نستخدم مجازا لفظة "كيان")، فأن هذا الكيان ما يزال يقبع تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي ويدير ما مساحته 39٪ فقط من أراضي الضفة الغربية (بدون القدس المحتلة) بالإضافة الى قطاع غزة. أحد اهم الأسئلة التي نجمت عن اتفاقيات أوسلو، بالنسبة للأحزاب السياسية في إسرائيل، هو مساحة هذا الكيان الفلسطيني. هل يجب ان تنسحب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة، ام تضم أراضي "ج" وتكتفي بما "تنازلت" عنه حتى الان للفلسطينيين؟ ام هل يمكن اجراء تبادل أراضي "ينصف" إسرائيل ويحقق امنها؟

3. **مستقبل الاستيطان**: وسؤال الأرض والمساحة مرتبط ارتباط مباشر بموضوع الاستيطان في أراضي الضفة الغربية بحيث ان الأحزاب تنقسم بين من يرى بالاستيطان عائق امام السلام، او فريضة دينية لا يمكن التنازل عنها ابدا، او ضرورة امنية لا يمكن التخلي عنها على الأقل على المدى المنظور.

والأحزاب السياسية في إسرائيلية تصيغ مواقفها من هذه القضايا الثلاث بناء على هويتها الأيديولوجية (توراتية، دينية قومية، صهيونية تنقيحية، يسارية...الخ)، أو بناء على موقعها من الخارطة السياسية الإسرائيلية الداخلية (أي بناء على تحالفات غير عقائدية وانما وظيفية مصلحية)، او خليط ما بين الأمرين. لكن، وقبل الخوض في موقف كل حزب إسرائيلي قائم حاليا من اتفاقيات أوسلو، لا بد من التأكيد على ان اتفاقيات أوسلو التي بدأت عام 1993 باعتبارها "أعلان مبادئ" لفترة انتقالية او مرحلية مدتها 5 سنوات فقط، مضى عليها اليوم أكثر من ربع قرن بحيث ان مياهاً كثيرة قد جرت في النهر. وعليه، ومن وجهة نظر الأحزاب السياسية الإسرائيلية، لا بد من التمييز ما بين 1) اتفاقيات أوسلو؛ و2) الواقع الذي تم فرضه بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 (والتي تسمى في الخطاب الإسرائيلي بحقبة "ما-بعد-أوسلو")، و3) قرارات الشرعية الدولية. ان مواقف الأحزاب السياسية الإسرائيلية من المسألة الفلسطينية ومستقبل السلطة الفلسطينية ومساحة أراضي "الكيان" الفلسطينية، تنبع أيضا من تشخيص كل حزب لطبيعة المرحلة الحالية: هل هي مرحلة أوسلو، او مرحلة ما بعد أوسلو، ام ان قرارات الشرعية الدولية هي الناظم الأول لنسج الموقف الحزبي الاسرائيلي من المسألة الفلسطينية.

1) اتفاقيات أوسلو: ما هي؟

تم توقيع اتفاقيات أوسلو ما بين 1993 و1999، وشملت عدة اتفاقيات وملاحق ورسائل متبادلة ومذكرات تفاهم وخرائط. وهي مجتمعة تشكل ما بات يعرف باتفاقيات أوسلو (انظر الجدول 1). حسب اتفاق أوسلو 1 (تم توقيعه عام 1993)، تنسحب إسرائيل من البلدات الفلسطينية في قطاع غزة بالإضافة الى مدينة اريحا، ويتم انشاء سلطة فلسطينية (معروفة باسم "المجلس" council)، على أن يتم الخوض في القضايا الجوهرية (القدس، الحدود، اللاجئين، الأمن، وغيرها) خلال مفاوضات الحل النهائي والتي يجب ان تبدأ خلال فترة ثلاث سنوات من توقيع اتفاق أوسلو 1 والذي يعتبر اتفاق مرحلي مدته خمس سنوات بنهايتها سيتم الوصول

الى اتفاق وضع نهائي. وخلال فترة الخمس سنوات، نص اتفاق أوسلو 1 على نقل صلاحيات التعليم، الصحة، الرفاه، الثقافة والضرائب وغيرها من الشؤون الإدارية الى السلطة الفلسطينية في كافة انحاء الضفة الغربية. وقد نص الاتفاق على ان الهدف من العلمية السلمية التي يأتي اتفاق أوسلو 1 في اطارها هو انشاء "سلطة حكم ذاتي للفلسطينيين"، دون أن يأتي على مفهوم "إقامة الدولة الفلسطينية".

الجدول (1): اتفاقيات أوسلو الموقعة ما بين 1993-1999

التاريخ	التصنيف		العنوان
1993/9/9	رسائل متبادلة		تبادل الاعتراف ما بين إسرائيل ومنظمة التحرير[1]
1993/9/13	اتفاقية أوسلو 1		أوسلو 1: اعلان المبادئ بخصوص اتفاقيات الحكم الذاتي الانتقالي[2]
1994/4/29	اتفاقية غزة-اريحا	ملحق 4	بروتوكول العلاقات الاقتصادية ما بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني[3]
1994/5/4		رسائل	رسائل ما بين ريس المجلس ياسر عرفات وما بين رئيس الوزراء إسحاق رابين[4]
		اتفاقية	اتفاقية قطاع غزة ومنطقة اريحا[5]
1994/8/29		اتفاقية	اتفاقية تحضير نقل الصلاحيات والمسؤوليات[6]
1995/8/27	اتفاقية و8 ملاحق		بروتوكول نقل المزيد من الصلاحيات والمسؤوليات[7]
1995/9/28	أوسلو 2	اتفاقية	اتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية للمرحلة الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة[8]
		المحلق 1	البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار والاتفاقيات الأمنية[9]
		المحلق 2	البروتوكول المتعلق بالانتخابات[10]
		المحلق 3	البروتوكول المتعلق بالشؤون المدنية[11]
		المحلق 4	البروتوكول المتعلق بالشؤون القانونية[12]
		المحلق 5	بروتوكول العلاقات الاقتصادية (ملحق بروتوكول العلاقات الاقتصادية من 1994)[13]
		المحلق 6	البروتوكول المتعلق ببرامج التعاون الفلسطيني-الاسرائيلي[14]
		المحلق 7	إطلاق سراح السجناء والمعتقلين[15]
1996/5/9	اتفاقية		اتفاقية حول التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل[16]

1997/1/15	مذكرة تفاهم	ملاحظات على الاتفاقيات[17]
1997/1/17	اتفاقية	بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل[18]
1997/1/21	اتفاقية	اتفاقية حول التواجد الدولي المؤقت في مدينة الخليل (رقم 2)[19]
1998/10/23	مذكرة تفاهم	مذكرة تفاهم واي ريفير[20]
1999/9/4	مذكرة تفاهم	مذكرة شرم الشيخ بشأن الجدول الزمني لتنفيذ الالتزامات العالقة في الاتفاقيات الموقعة واستئناف مفاوضات الوضع الدائم[21]
1999/10/5	اتفاقية	بروتوكول بشأن الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة[22]
2000/7/25	اعلان	اعلان ثلاثي الأطراف بشأن قمة الشرق الأوسط في كامب ديفيد (كامب ديفيد 2)[23]

في اتفاق أوسلو 2 (تم توقيعه عام 1995) تم توسيع صلاحيات السلطة الفلسطينية لتشمل كل المدن الفلسطينية بالإضافة الى حوالي 450 قرية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي هذا الاتفاق تم تقسيم أراضي الضفة الغربية الى أراضي "أ" (صلاحيات أمنية وادارية للفلسطينيين وتدريجيا توسعت لتصل الى ما مساحته 12٪ من أراضي الضفة الغربية)، واراضي "ب" (صلاحيات إدارية للفلسطينيين وتدريجيا توسعت لتصل الى ما مساحته 27٪ من أراضي الضفة الغربية)، واراضي "ج" (صلاحيات امنية وإدارية للاسرائيليين بينما ان الفلسطينيين يملكون صلاحيات لا تتعلق بالأرض وتنحصر في الضرائب، او العمل وغيرها، ومساحة المنطقة اليوم حوالي 61٪). ولا بد من التوضيح ان اتفاق أوسلو 2، بالكاد تم الموافقة عليه من قبل الكنيست الإسرائيلي (حصل على اغلبية 61 عضو فقط). بل ان عضوي كنيست من حزب العمل اليساري الصهيوني، وهو الحزب الذي بدأ العملية السلمية وادخل إسرائيل في مسار التفاوض، كانوا قد انشقوا عن حزب العمل لمعارضتهما الاتفاق، وهما ايمانويل زيسمان (Emanuel Zisman) وأفيغدور كهلاني (Avigdor Kahalani).

وقد اكتفت اتفاقيات أوسلو بالربط ما بين العملية السلمية (أي المرحلة الانتقالية التي مدتها خمس سنوات) وما بين ضرورة ان يستند السياق التفاوضي وصيغة الحل النهائي الى قرارات مجلس الامن 242 (لعام 1967) و338 (لعام 1973). لكن لم تحدد اتفاقيات أوسلو ما المقصود بذلك على وجه الدقة، اذ ان قرار 242 في نصه الإنجليزي المؤرشف لدى الأمم المتحدة ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل "من أراضي" تم احتلالها عام 1967، على العكس من النص العربي الذي ينص على ضرورة الانسحاب "من الأراضي" (أي جميع الأراضي).[24]

لكن ثمة قضية أخرى ظلت ضبابية طوال فترة توقيع اتفاقيات أوسلو وتتعلق بمفهوم الدولة الفلسطينية. لم ينص أي اتفاق او مذكرة تفاهم او رسالة متبادلة على ان العملية السلمية التي تأتي في اطار اتفاقيات أوسلو تهدف الى إقامة دولة فلسطينية (حتى في المرحلة

النهائية)، مع أن موقف المفاوض الفلسطيني كان واضحا وجليا بأن هدفه من العملية السلمية هو انهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي المحتلة عام 1967 والوصول الى دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية. وقد لخص معهد الامن القومي الإسرائيلي المنطقين الإسرائيلي والفلسطيني اثناء عملية التفاوض على النحو التالي: المفاوض الفلسطيني التفاوضي كان يعمل وفق منطق "النهاية معلومة، اذن لنبدأ السير تجاهها"، بمعني أن الهدف النهائي للمفاوض الفلسطيني كان إقامة الدولة المستقلة وبناء عليه تم المواقفة على الدخول في مسار أوسلو التفاوضي. في المقابل كان المفاوض الإسرائيلي معاكسا ويعمل وفق منطق "البداية معلومة، لنرى اين سنصل"، بمعنى ان هدف إسرائيل كان التخلص من إدارة شؤون أكبر عدد من الفلسطينيين (وهذه هي نقطة البداية في المفاوضات بالنسبة للإسرائيليين) دون ان يعنى ذلك بالنسبة لها حتمية الوصول الى حل الدولتين.[25]

ومع ذلك، جرت محادثات إسرائيلية-فلسطينية تتعلق ب "إقامة دولة فلسطينية" على أساس "حل الدولتين" لأول مرة في المباحثات السرية وغير الرسمية التي جرت ما بين يوسي بيلين (نائب وزير الخارجية الإسرائيلية في العام 1992) ومحمود عباس (امين سر منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1992)، دون ان تترجم هذه "النوايا" الى جزء من نص الاتفاقيات التي تم توقيعها استنادا الى هذه المباحثات السرية. المرة الثانية التي تم التطرق الى "إقامة دولة فلسطينية" على أساس "حل الدولتين"، كان خلال مفاوضات ايهود باراك (رئيس وزراء إسرائيل عام 2000) وياسر عرفات (رئيس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام 2000). ما دون ذلك، لم تنص الاتفاقيات الموقعة، او اللوائح والملاحق المرفقة بها على "دولة فلسطينية" (راجع الجدول 1 مرة أخرى). لاحقا، ورد نص "حل الدولتين" لأول مرة في خارطة الطريق عام 2003 والتي اقترحتها اللجنة الرباعية، ومن ثم تم الإشارة الى خارطة الطريق في نص الإعلان الفلسطيني-الإسرائيلي الذي أعقب مؤتمر انابوليس عام 2007. ومنذ ذلك الوقت، تحول "حل الدولتين" الى جزء أساسي ومفروض على الخطاب السياسي الإسرائيلي، خصوصا في البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلي. فقد ورد في اعلان انابوليس المشترك النص التالي: "يلتزم الطرفان بالتنفيذ الفوري لالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق الرامية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس دولتين".[26]
بيد ان اتفاقيات أوسلو والتي ما تزال تعتبر الخط الناظم للعلاقة ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تنص على تصور واضح المعالم لشكل الحل النهائي، الأمر الذي يعني، من وجهة نظر الأحزاب الإسرائيلية، ان اتفاقيات أوسلو باعتبارها اتفاقيات موقعة وملزمة، تفرض على إسرائيل التعامل مع سلطة فلسطينية تدير شؤون الفلسطينيين في المناطق المكتظة سكنيا دون ان تحمل في جيناتها، بالضرورة، مشروع بناء دولة.

2. حقبة ما بعد أوسلو (post-Oslo era)

حسب بعض المراقبين، فأن المرحلة الانتقالية التي خلقتها اتفاقيات أوسلو كانت تتميز بكونها مرحلة "غموض بناء" (constructive ambiguity). بالنسبة لإسرائيل، فأن محدودية جدول أعمال اتفاقات أوسلو والتأجيل المتكرر لقضايا الوضع النهائي، كان يعني ان إسرائيل تنظر الى المرجلة الانتقالية باعتبارها مرحلة أساسية ستؤول الى "تلطيف" مواقف الفلسطينيين مما يزيد من احتمالية التسوية.[27] ولأن المنطق التفاوضي الإسرائيلي كان يستند الى مبدأ "البداية معلومة، لنرى اين سنصل"،

فأن مدى التزام إسرائيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو (المقصود الاتفاقيات المنصوص عليها أعلاه في الجدول 1) بالإضافة الى احترام إسرائيل للعملية السلمية في اطارها الأشمل (إقامة دولة فلسطينية)، كان يخضع الى متغيرين اثنين.

1) التغييرات في الرأي العام للجمهور الإسرائيلي، بالإضافة الى التغييرات في الخارطة السياسية-الحزبية (صعود وأفول أحزاب سياسية) كانت تعلب دورا واضحا في صياغة موقف إسرائيل من اتفاقيات أوسلو، وجهوزيتها لتنفيذها، والمضي قدما في العملية السلمية. 2
2) التغييرات التي تحدثها إسرائيل على الأرض والتي تشمل توسيع الاستيطان، الغاء بنود من اتفاقيات أوسلو بشكل احادي الجانب، استخدام بنود أخرى من اتفاقيات أوسلو للمناورة السياسية والضغط على الفلسطينيين... الخ، كل هذه تخلق حقائق جديدة لم تكن حاضرة في فترة "الانتقال المرحلي"، بل انها (أي الحقائق) تحولت بالنسبة الى إسرائيل الى جزء أساسي من اللعبة السياسية.

وعليه، بالنسبة للعديد من الأحزاب الإسرائيلية، فأن مرحلة أوسلو (1993-1999) لا تتشابه بتاتا مع مرحلة ما بعد أوسلو (2000-حتى اليوم)، بحيث ان مرحلة ما بعد أوسلو هي خليط من:

1) مخرجات اتفاق أوسلو المتمثلة بوجود سلطة وطنية فلسطينية تدير شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واقتصاد فلسطيني كحقل متمايز عن الاقتصاد الإسرائيلي.
2) حقائق جديدة تم فرضها على طبيعة العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية وبنيتها الإدارية من جهة وما بين الحكومة الإسرائيلية وجهاز الإدارة المدنية الإسرائيلي من جهة ثانية، بحيث ان هذه الحقائق تتجاوز ما تم ادراجه في نصوص اتفاقيات أوسلو نفسها.

ولا بد من التأكيد، أن أحداث فارقة حصلت بعد العام 2000 (في اعقاب انيهار مفاوضات عرفات-باراك) ساهمت في تغيير الترتيبات التي وضعتها مرحلة أوسلو. مثلا، في اعقاب اجتياح الضفة الغربية عام 2002، ألغت إسرائيل بشكل أحادي الجانب احد بنود اتفاقية أوسلو الذي يمنعها من القيام بعمليات عسكرية داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وفرضت واقعا جديدا يتيح حرية الحركة "الأمنية"، والعمل الاستخباراتي. بل أن العديد من الأحزاب الإسرائيلية تصر في برامجها الانتخابية على حرية عمل الجيش والمخابرات الإسرائيلية في مناطق السلطة الفلسطينية بشكل يناقض اتفاقيات أوسلو ويعكس طبيعة مرحلة ما بعد أوسلو. كذلك، في العام 2003، نقلت إسرائيل مكاتب التنسيق والارتباط من قيادة الجيش الإسرائيلي الى وحدة "تنسيق اعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق" (COGAT)، على ان يتم تركيز عملها داخل الإدارة المدنية. هذا يعني إعادة هيكلة العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية والإدارة المدنية بحيث أنه بدل من ان تتفكك الإدارة المدنية وتتوسع صلاحيات السلطة على باقي أراضي الضفة الغربية فأن صلاحيات الإدارة المدنية هي التي تتوسع لتشمل كل مناطق السلطة وتفرض واقع جديد بحيث ان السلطة الفلسطينية قد تتحول هيكليا ومؤسساتيا الى جزء تابع لأعمال الإدارة المدنية.

في مثال اخر، فأن الانقسام الفلسطيني (2005) إعادة تصفيف العلاقة ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل كعلاقة مزدوجة (إسرائيل والضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة) الأمر الذي قوض وحدة الأراضي الفلسطينية التي نص عليها اتفاق أوسلو. كما

أن الولاية الطويلة لرئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني المتطرف بنيامين نتنياهو (2009-2021) شهدت توسع متزايد في الاستيطان وتهويد الضفة الغربية والقدس الشرقية. بينما ان عدد المستوطنين ارتفع من حوالي 116،000 عام 1994 الى 184،000 عام 1999 (أي بمقدار 68 ألف خلال الفترة الانتقالية)، ثم ارتفع الى 297،000 في العام 2009 (أي زيادة بمقدار 113 الفا قبيل عودة نتنياهو الى الحكم)، فأنه في فترة حكم نتنياهو المطولة (2009-2021) ارتفع عدد المستوطنين بحوالي 163 الفا ليصل الى حوالي 460،000 في الضفة الغربية بدون القدس. كما ان نتنياهو كان قد جمد عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، والتي تعتبر من أهم الميكانزمات التي تنقذ الاقتصاد الفلسطيني من الانعكاسات السلبية للتغييرات التي تستجد، بحيث ان اللجنة توقفت جزئيا عن العمل في اعقاب الانتفاضة الثانية لكنها توقفت تماما في فترة حكم نتنياهو. كل هذه الاحداث لعبت دورا في إعادة هيكلة العلاقات الثنائية ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل بحيث بات من الصعب التمييز ما بين اتفاقيات أوسلو، والحقائق المتغيرة في فترة ما بعد أوسلو. وبالتالي، بالنسبة للأحزاب الإسرائيلي، فأن مرحلة ما بعد أوسلو هي مرحلة يمكن تعريفها من خلال العلاقات الثنائية القائمة على الأرض، دون ان تحمل هذه العلاقات بالضرورة بعدا سياسيا يلزم إسرائيل ان تدرج على اجندتها التزامات فيما يتعلق بالتسوية السياسية النهائية.

3. قرارات وتوصيات "الشرعية الدولية"، ام استفتاء المجتمع الاسرائيلي؟

قرارات وتوصيات وبيانات الشرعية الدولية هي كل ما صدر عن هيئات اممية رسمية، وتشمل قرارات مجلس الأمن[28]، الجمعية العامة للأمم المتحدة[29]، مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة[30]، أحكام محكمة العدل الدولية وأرائها الاستشارية وأوامرها[31]، قرارات المجلس الاجتماعي الاقتصادي، قرارات القمم العربية، قرارات منظمة التعاون الإسلامي. بيد ان الشرعية الدولية حاضرة فقط في الخطاب السياسي الفلسطيني، والبيانات السياسية للسلطة الفلسطينية، ومواقفها، لقاءاتها مع قادة العالم، على العكس من الموقف الإسرائيلي الذي لا يعتبر هذه القرارات عاملا من العوامل التي تصيغ الاجندة السياسية للأحزاب الإسرائيلية.

التقاطع الوحيد ما بين قرارات الشرعية الدولية واتفاقيات أوسلو، هو في كون الاتفاقيات تنص صراحة الى ان المخرجات النهائية للعملية السلمية يجب ان تستند الى قراري مجلس الامن 242 (لعام 1967) و338 (لعام 1973). بيد ان هذين القرارين لا يشيران الى "دولة فلسطينية" او الى حق تقرير مصير سياسي للفلسطينيين المحتلين عام 1967، ويشيران في المقابل الى ضرورة انسحاب إسرائيل من "أراضي" تم احتلالها. في المقابل، فأن قرارات الشرعية الدولية لا تشير الى كيفية التعامل مع العملية السليمة التي بدأت في أوسلو بعد ان انهارت المحادثات النهائية في العام 2000. ولا تلزم الأطراف (أي إسرائيل والسلطة الفلسطينية) على إعادة احياء اتفاقيات أوسلو، واستكمال مسارها، او حتى البدء بمسار أخر جديد.

بدل من العودة الى قرارات الشرعية الدولية كناظم لمستقبل العلاقة ما بين إسرائيل والأراضي المحتلة او الفلسطينيين، فأن الأحزاب السياسية الإسرائيلية تتلاعب في احد المبادئ "الديمقراطية" التي لا يمكن للمجتمع الدولي ان يرفضها، وهي "الاستفتاء الديمقراطي". بمعنى، حتى لو "اضطرت" أحد الأحزاب الإسرائيلية الى الدخول في مفاوضات نهائية تتعلق بمصير الأراضي

المحتلة، او اقامة الدولة الفلسطينية، فأن الحزب سيلجأ الى المجتمع الإسرائيلي كحكم نهائي، له قيمة "ديمقراطية" لا يمكن للمجتمع الدولي ان يرفضها.

منذ سقوط حكومة ايهود باراك عام 1999، واندلاع الانتفاضة الثاني، انهار معسكر اليسار الصهيوني لأسباب أيديولوجية، سياسية، اقتصادية وهوياتية ليس هنا مجالا للخوض فيها. هذا كان يعني، وما يزال، ان المجتمع الإسرائيلي اليهودي في غالبتيه العظمى يتراوح ما بين اليمين الجديد المتطرف واليمين التقليدي والمعسكر الوسط-اليمين، الأمر الذي يجعل إمكانية الخروج بقرارات لصالح الفلسطينيين نابعة من صوت "شعب إسرائيل" (بناء على استفتاء) لإنهاء الاحتلال هو أمر من ضرب الخيال. وفيما يتعلق برأي الجمهور الإسرائيلي، فأن استطلاع رأي قام به المركز الإسرائيلي للديمقراطية يعكس نظرة تشاؤمية فيما يتعلق بموقف الشارع الإسرائيلي من حل الدولتين. فقد وصلت نسبة مؤيدي حل الدولتين في إسرائيلي الى اعلى مستوياتها خلال العامين 2007-2008، ووقفت عند حوالي 70٪. لكنها بدأت تتراجع، خصوصا اثناء فترة حكم نتنياهو وتحول الاستيطان الى قضية تلقى شبه اجماع في الشارع الإسرائيلي. ففي نهاية العام 2018، وصل نسبة مؤيدي حل الدولتين في إسرائيل الى حوالي 46.8٪ فقط.[32]

فيما يلي، استعراض لمواقف كل الأحزاب الإسرائيلية (باستثناء الأحزاب العربية في الداخل) من اتفاقيات أوسلو، وحل الدولتين، والعملية السلمية. والقسم التالي يستعرض الأحزاب الإسرائيلية حسب المشهد السياسي-الحزبي الإسرائيلي في العام 2022، بحيث ان الأحزاب التي تتناولها هذه الورقة هي من كانت فاعلة بناء على مخرجات الانتخابات الإسرائيلية في اذار 2021 (سواء تلك التي اشتركت في الأئتلاف الحكومي او تلك التي ظلت في المعارضة)، بالإضافة الى أحزاب او قوائم وتكتلات جديدة ظهرت على الساحة بعيد انهيار الائتلاف الحكومي وتحضيرا للانتخابات العامة التالية في تشرين اول 2022. بعض الأحزاب الإسرائيلية الهامة التي تركت بصمة على علاقة إسرائيل مع السلطة الفلسطينية، او إعادة صياغتها، او أحدثت تغييرات ملموسة في الوضع القائم سوف لن تندرج ضمن التقرير الحالي بسبب انسحابها من المشهد السياسي-الحزبي الإسرائيلي الراهن. وعليه، تم تقسيم الأحزاب الإسرائيلي الراهنة الى:

- **أحزاب يمين علماني**: وتشمل 1) الليكود، 2) إسرائيل بيتنا، و3) أمل جديد.
- **أحزاب اليمين الدينية القومية (او الصهيونية الدينية):** وتشمل 4) يمينا (التي انخفض حجمها في اعقاب استقالة رئيس الحكومة بينيت من العمل السياسي وتحاول الأن ان تشارك من خلال تحالفها مع مكونات يمينة أخرى تحت اسم "الروح الصهيونية") بالإضافة الى قائمة الصهيونية الدينية التي تضم 5) الاتحاد القومي (تكوما)، و6) قوة يهودية.
- **أحزاب الوسط**: وتشمل 7) يوجد مستقبل و8) أزرق ابيض.

1. **أحزاب الحريديم**: وتشمل 9) شاس و10) يهودوت هاتوراه.
2. **أحزاب اليسار**: وتشمل 11) حزب العمل و12) ميرتس.

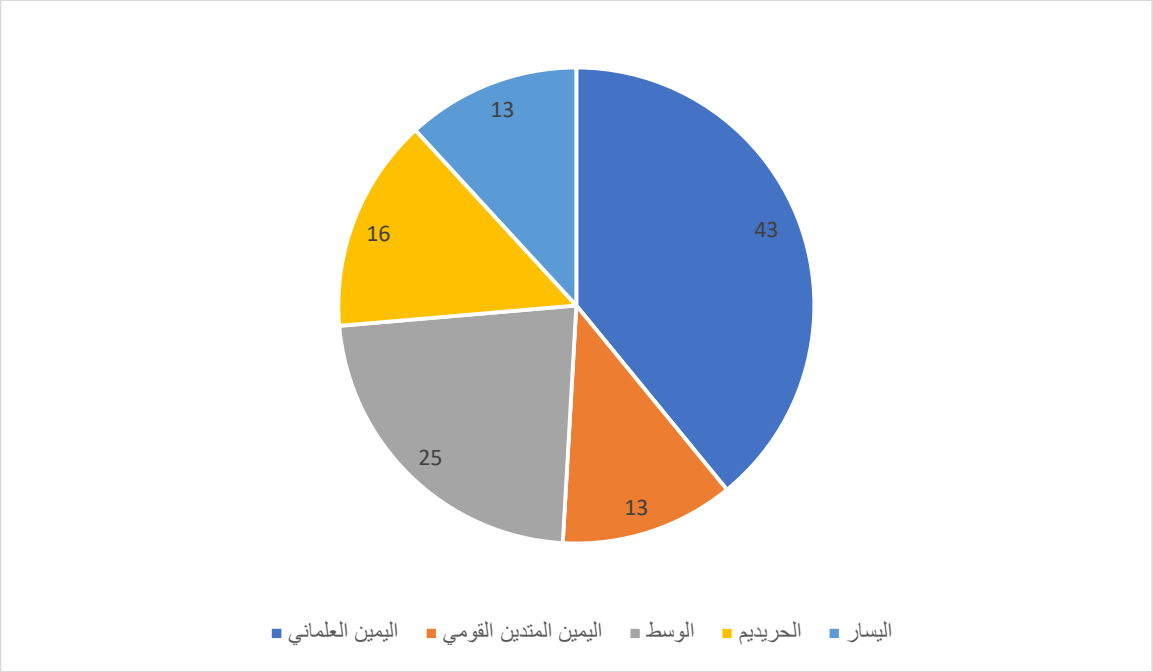

الشكل 1: حجم التيارات الحزبية في إسرائيل في اعقاب انتخابات اذار 2021.

2. مواقف الأحزاب الإسرائيلية من اتفاق أوسلو والحل الدولتين

أحزاب اليمين العلماني

حاليا، في إسرائيل ثلاث أحزاب يمينية علمانية هي الليكود، إسرائيل بيتنا، أمل جديد. ما يميز الأحزاب اليمينية العلمانية هو دعمها الواضح للاستيطان في الضفة الغربية والقدس، ومعارضتها قرارات الشرعية الدولية التي تدعو الى الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران.

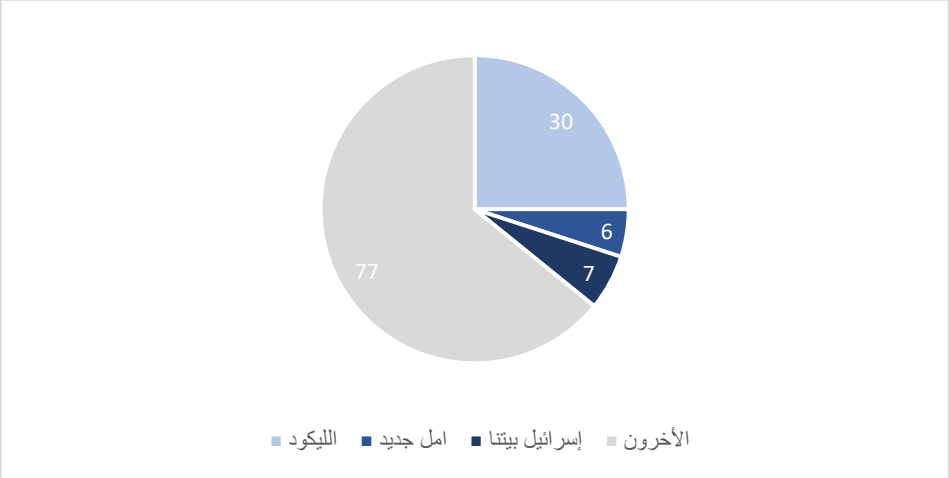

كل هذه الاحزاب تعود الى صهيونية جابوتنسكي اليمينية التنقيحية. في مقدمتها يوجد حزب الليكود. أما حزبي "أمل جديد" و"إسرائيل بيتنا" فلهما جذور واضحة تعود الى حزب الليكود: بينما ان جدعون ساعار (رئيس حزب "أمل جديد") انشق عن الليكود في العام 2020، فأن أفيغدور ليبرمان (رئيس حزب "إسرائيل بيتنا") تربى داخل الليكود وكان عضوا فيه الى حين تأسيسه حزب خاص بالمهاجرين الروس في نهاية التسعينيات.

لا تتوافق هذه الأحزاب الثلاث مع بعضها البعض في تشكيل الحكومة بسبب خلافات حزبي "أمل جديد" و"إسرائيل بيتنا" حول شخص نتنياهو في حزب الليكود.

1. حزب الليكود

1.1 بطاقة تعريفية

يعتبر حزب الليكود من أهم الأحزاب في إسرائيل والذي منذ تأسيسه عام 1973 لم تتراجع قوته الانتخابية او حضوره السياسي على الرغم من هبوط وصعود تمثيله البرلماني في أوقات مختلفة. وقد أقيم الليكود كتحالف استراتيجي ما بين حزبين أساسيين هما حزب حيروت اليميني (المتشكل من مقاتلي تنظيم ايتسل الذين نشطوا قبيل إقامة إسرائيل بزعامة مناحيم بيغين) والحزب الليبرالي. في العام 1988 تحول الليكود من تحالف ما بين هذين الحزبين (بالإضافة الى أحزاب وتيارات أخرى) الى حزب قائمة بحد ذاته بعد اندماج مكوناته بشكل نهائي.

تاريخ التأسيس	1973
التصنيف السياسي	اليمين
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية تنقيحيه قومية ليبرالية
الموقف من حل الدولتين	يؤيد نظريا، يعارض عمليا بسبب عدم وجود شريك سلام
الموقف من الاستيطان	الحفاظ على حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل كحق أبدي لا يمكن الطعن فيه، والمثابرة على الاستيطان وتطوير جميع أجزاء أرض إسرائيل وتطبيق سيادة الدولة عليها مع ضم أجزاء من الضفة الغربية.[33]

1.2 تمثيل الكنيسيت وعدد المقاعد

باستثناء انتخابات العام 2006 والتي حصل فيها الليكود على اقل مقاعد في تاريخه، فأن الليكود يعتبر (وما يزال) واحد من كبرى الأحزاب الإسرائيلي ومرشح أساسي لتشكيل الحكومات الإسرائيلي في اعقاب كل جولة انتخابية. ومر على الليكود أربعة زعماء، شغلوا منصب رئاسة الليكود، ورئاسة الوزراء في حكومات مختلفة وهم: مناحيم بيغين (1973-1983)، واسحاق شامير (1983-1993)، وبنيامين نتنياهو (1993-1999)، ثم اريئيل شارون (1999-2005)، قبل عودة نتنياهو في العام 2005 والمستمر في تزعمه للحزب حتى اليوم.

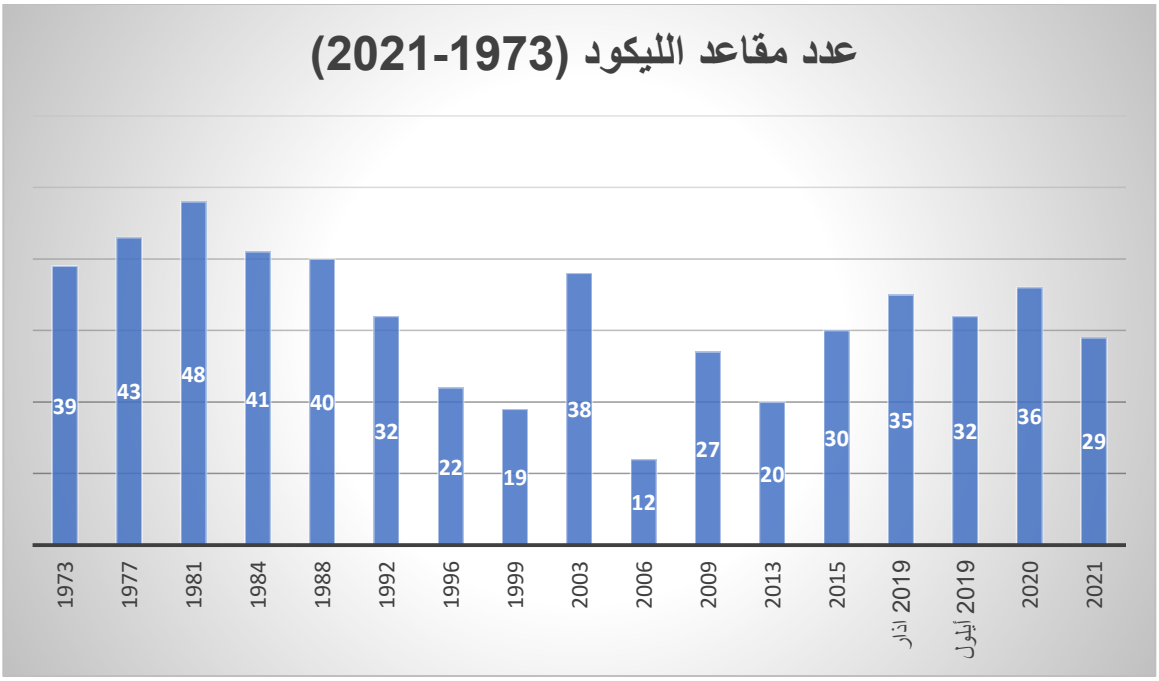

1.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

عند توقيع اتفاق أوسلو، قاد حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو في حينه، حملة شعواء ضد الاتفاق وضد أي مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقال نتنياهو إن اتفاقيات أوسلو تشكل تهديدا أمنيا لدولة إسرائيل، لأنها ستؤدي إلى انسحاب إسرائيلي إلى حدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية. على الرغم من إسحاق رابين كان قد عين امنون ليفكين-شاحاك (Amnon Lipkin-Shahak) لمناقشة اتفاق غزة-اريحا مع الفلسطينيين، وهو نائب رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، وعلى الرقم من ان هذا التعيين يدل على وضع رابين الاعتبارات الأمنية في سلم أولويات حزب العمل، الا ان الليكود رفض هذه "المهاترات" وكان (أي الليكود) السباق في ربط اتفاق أوسلو بالتهديد الأمني الوجودي على إسرائيل. وقد زعم نتنياهو أن اتفاقيات أوسلو هي جزء من "البرنامج المرحلي" لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تم تبنيها في عام 1974، والتي بموجبها سيتم تحرير جميع الأراضي الفلسطينية من البحر إلى النهر على مراحل.[34]

ان رفض الليكود لاتفاق أوسلو هو رفض يميني علماني يستند الى المسوغات "الأمنية" و"السياسية"، وليس رفضا يستند الى اعتبارات توراتية تتعلق بالعودة الى تلال "يهودا والسامرة" كما هو الحال لدى أحزاب صهيونية دينية (انظر ادناه: أحزاب اليمين الديني). بالنسبة للاعتبارات الأمنية، فأن الليكود هو السباق في ربط اتفاق أوسلو، والتنازلات الجغرافية والسيادية للفلسطينيين بالتهديد الأمني الوجودي، وهو يشكل الاطروحة الأساسية والأكثر استخدامات بين أوساط اليمين الصهيوني في الوقت الحالي. هذه الاطروحة، ترفض رفضا قاطعا إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، وترفض أيضا إقامة دولة فلسطينية على جزء من الأراضي المحتلة. على العكس من حزب العمل الإسرائيلي الذي يرى ان التهديد الأمني الأكبر على إسرائيل يكمن في عدم الانسحاب من الأرض المحتلة (الأمر الذي قد ينجم عنه تفكك يهودية الدولة بسبب واقع الدولة ثنائية القومية، او نظام ابارتهايد)، فأن حزب الليكود يرى ان التهديد الأمني سيكون تهديدا وجوديا في حال تم الانسحاب من الغور، ومرتفعات الضفة الغربية التي تعتبر حزام امان لدولة إسرائيل. وقد تعزز هذا الخطاب الليكودي في اعقاب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة والذي اعقبه سلسلة

من الحروب مع المقاومة الفلسطينية التي ما تزال تطور من قدراتها العسكرية التهديدية، وهو امر يحاول الليكود ان يعكسه على مستقبل الضفة الغربية في حال انسحبت منها إسرائيل.[35]

لكن في خلفية هذه الاطروحة الأمنية، تكمن فلسفة سياسية يمينية. فالليكود هو حزب صهيوني تنقيحي، بمعنى انه يستند الأب الروحي له هو زئيف جابوتنسكي الذي دعا الى إقامة دولة إسرائيل الكبرى التي تمتد على جابني نهر الأردن، والتي لا مكان فيها لأي دولة عربية. وجابوتنسكي العلماني يستند الى مخرجات مؤتمر سان ريمو (1920) حيث وعد المجتمع الدولي في حينها بدولة يهودية كبرى على جانبي نهر الأردن.[36] على الرغم من التحولات التي طرأت على حزب الليكود بعد العام 2009، بحيث ان المزيد من اعضائه وكوادره اصبحوا من المتدينيين او التقليديين المحافظين، الا ان هذه الفلسفة السياسية التي تنطلق من اطروحات جابوتنسكي حول حدود دولة إسرائيل، بالإضافة الى الفلسفة الأمنية التي ترى بدولة فلسطين تهديد وجودي، ما تزالا تهيمن على خطاب الليكود حتي اليوم.

لكن، ومع ذلك، فأن الليكود، شأنه شأن باقي الأحزاب السياسية، يطلق خطابات سياسية اثناء وجوده في المعارضة قد تختلف عن الممارسات السياسية التي يجد نفسه مجبرا على القيام بها اثناء وجوده على رأس الحكومة. مثلا، بعد رفض الليكود القاطع لتوقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، تولى نتنياهو رئاسة الحكومة في العام 1996، ووجد نفسه مجبرا على المضي قدما في مفاوضات أوسلو، وقام بتوقيع اتفاقية الخليل في العام 1997. ثم في العام، 2000 عاد الليكود (الذي اصبح في المعارضة) مرة أخرى لشن حملة ضد الحكومة الإسرائيلية (التي كان يرأسها ايهود باراك عن حزب العمل)، وطالب بالتصويت على حجب الثقة عن رئيس الحكومة بسبب اقتراب موعد لقاءات باراك-عرفات في كامب ديفيد والتي كانت إسرائيل برئاسة باراك تطرح خلالها مسألة نقل مساحات من غور الأردن الى السلطة الفلسطينية.[37]

هذا يعني ان موقع الليكود من اتفاق أوسلو، هو موقف معارض لأي تنازلات او مفاوضات حقيقية، في نفس الوقت فأن الليكود يجد نفسه مضطرا الى التعامل مع القضية الفلسطينية بموجب "قواعد اللعبة" التي فرضها المجتمع الدولي (في اعقاب تحول اتفاق أوسلو الى اتفاق دولي ملزم) والحكومات الإسرائيلية السابقة. ويبدو ذلك واضحا من البون الشاسع ما بين خطاب الليكود العام امام المجتمع الدولي وما بين خطابه الداخلي. مثلا، بينما في الخطابات الداخلية الخاصة قيادة الليكود، او الانتخابات الداخلية (برايمريز) لليكود، فأن اتفاق أوسلو يتم تصويره على انه "كارثة"، "مصيبة يجب التعامل معها"، او "تهديد امني وجودي"،[38] بينما ان في الممارسة السياسية اثناء تزعن الليكود للحكومة الإسرائيلية، فأن الليكود يتبنى موقف "حل الدولتين" دون ان يقدم أي خطوات سياسية.

ولا بد من الإشارة الى ان موقف الليكود الرسمي من "حل الدولتين" هو موقف خطابي بموجب الالتزامات الدولية، ولم يتم ترجمته بتاتا الى خطوات سياسية بحيث ان الليكود أفشل محاولات العودة الى محادثات السلام التي أشرفت عليها إدارة أوباما في العام 2014. في المقابل، يتبنى الليكود موقف "السلام الاقتصادي" بحيث ان سقف الممارسات العملية التي يقوم بها الليكود تندرج فقط في هذا السياق: تسهيل التجارة الفلسطينية، زيادة العمال في إسرائيل، دعم رأس المال الفلسطيني... الخ.[39] ومع ذلك، لا يجب ان نهمل العديد من الإجراءات التي اتخذها الليكود والتي قد تعكس الكثير عن موقفه الرافض لحل الدولتين من جهة، ولأتفاق أوسلو من جهة أخرى. مستوحى من الصهيونية التصحيحية المرتبطة بزئيف جابوتنسكي ، يعارض الليكود بشكل عام التنازلات الإقليمية للفلسطينيين. مثلا، أيدت اللجنة المركزية لليكود ضم الضفة الغربية في عام 2017.[40] كما أعرب الليكود عن دعمه لخطة إدارة ترامب للسلام من أجل الازدهار ، والتي دعت اسمياً إلى حل الدولتين ، لكنها تصورت عملياً ضم إسرائيل لجميع

المستوطنات والسيطرة الأمنية الإسرائيلية الدائمة على كيان فلسطيني غير مستقل وظيفيًا. على الرغم من تعليق هذه السياسة المعلنة في أغسطس 2020 كامتياز لإقامة علاقات دبلوماسية مع الإمارات العربية المتحدة ، تواصل حكومة نتنياهو تعزيز النشاط الاستيطاني الذي عزز الضم الفعلي أو الزاحف. من هنا، يمكن مراجعة كل مشاريع القوانين التي قدمها أعضاء الليكود للكنيست والتي تتعلق بالضفة الغربية، ضم الأراضي، توسيع المستوطنات، معاقبة السلطة الفلسطينية ماليا، وغيرها.[41]

2. حزب إسرائيل بيتنا

2.1 بطاقة تعريفية

أقيم الحزب لتمثيل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي والناطقين باللغة الروسية. مع ان الحزب هو قطاعي يعبر عن شريحة معينة (وهي شريحة عريضة)، الا انه يعرف نفسه كحزب يميني علماني. من جهة، هو يتبنى الصهيونية التنقيحية لجابوتنسكي مثل حزب الليكود، لكن من جهة أخرى، وعلى خلاف الليكود، يعارض الحزب كليا أي تمثيل للمتدينيين في الحكومة الإسرائيلية او في مؤسسات الدولة. ويقيم افيغدور ليبرمان، وهو الزعيم الأوحد للحزب منذ تأسيسه في مستوطنة "نوكديم" المقامة داخل غوش عتصيون ما بين الخليل وبيت لحم.

تاريخ التأسيس	1999
التصنيف السياسي	حزب يميني حزب قطاعي (يمثل المهاجرين الروس)
الهويات الأيديولوجية-السياسية	قومية علمانية
الموقف من حل الدولتين	يؤيد دولة فلسطينية ليس على حدود الرابع من حزيران
الموقف من الاستيطان	يدعم الاستيطان في الكتل الكبرى يدعم حل الدولتين وضع مخطط تبادل أراضي (الكتل الاستيطانية الكبرى مقابل البلدات العربية في المثلث)

2.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

بعد ان غادر افيغدور ليبرمان صفوف حزب الليكود في العام 1999، اقام حزب إسرائيل بيتنا كحزب يميني يدور في فلك الليكود، ويدعمه في تشكيل الحكومة لكنه في ذات الوقت حزب قطاعي يمثل مهاجري الاتحاد السوفيتي. في العام 2000، انضم حزب إسرائيل بيتنا الى كتلة "الاتحاد القومي"، وهي كتلة يمينية متطرفة نشطت ما بين 2000-2013 من خلال تحالف ما بين أحزاب صهيونية دينية متطرفة ويمينية استيطانية. وقد شارك الحزب في العديد من الحكومات حيث تقلد ليبرمان عدة وزارات منذ تأسيس حزبه. في العام 2012، تحالف حزب إسرائيل بيتنا مع حزب الليكود في قائمة واحدة اسمها "الليكود-إسرائيل بيتنا"، بيد ان

خلافات عديدة افصت الى طلاق كامل ما بين ليبرمان ونتنياهو، أهمها استقالة ليبرمان من حكومة نتنياهو في اعقاب "المواقف المتهادنة"، حسب تعبر ليبرمان، والتي اتخذها نتنياهو في تعامله مع مسيرات العودة على حدود قطاع غزة (2018-2020).[42]

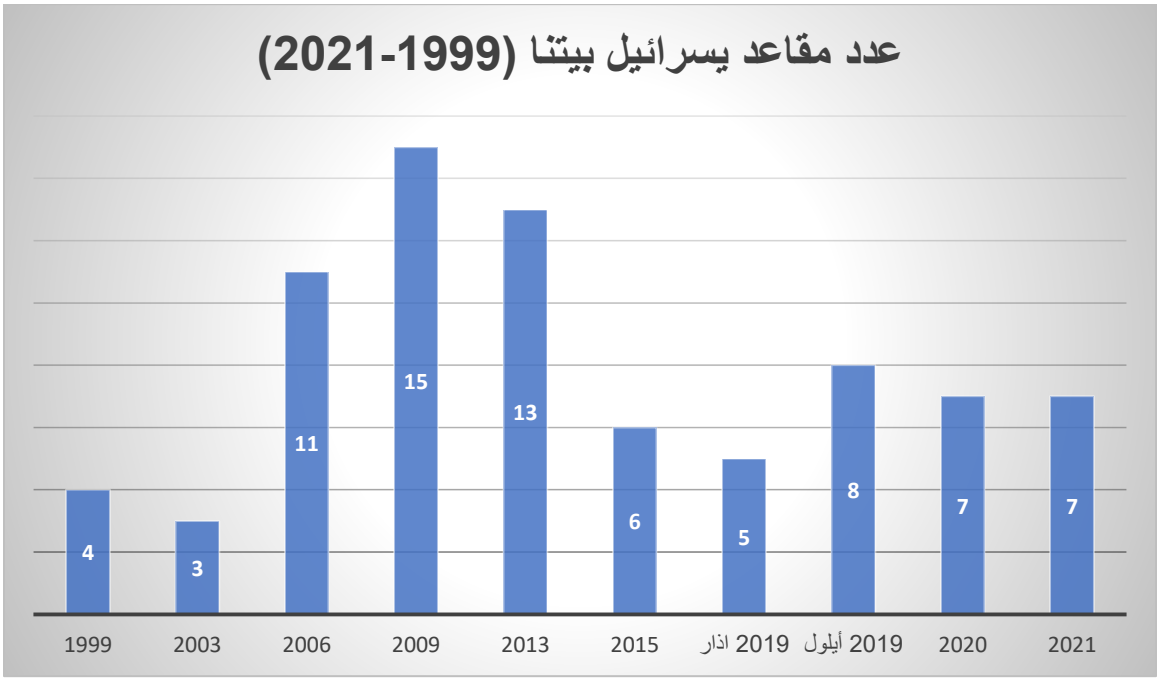

3. الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

يرى حزب إسرائيل بيتنا ان الصراع ليس صراعا على الأرض (territorial) وانما صراع ما بين إسرائيل والعرب بحيث ان هناك ثلاث ابعاد لمفهوم العرب: العرب في الدول العربية، الفلسطينيين في أراضي 1967، والعرب (يقصد الفلسطينيين) داخل إسرائيل. ويرى ان ان حل مع أحد ابعاد الصراع يستثنى الابعاد الأخرى، قد لا ينهي الصراع وانما ينقله الى مستوى جديد. من هنا، يرفض حزب إسرائيل بيتنا التعامل مع اتفاقيات أوسلو باعتبارها اتفاقيات ما بين إسرائيل والفلسطينيين، ويدفع تجاه تحويل القضية الفلسطينية الى جزء من الصراع الإسرائيلي مع العرب ككل (في اجزائهم الثلاثة). من هنا، قدم ليبرمان ما بات يعرف باسم "خطة ليبرمان لتبادل الأراضي"، وهي خطة غير منصوصة كتابيا، وانما عبر عنها شفويا في أكثر من مناسبة. والخطة تشمل نقل البلدات العربية في المثلث الى "دولة فلسطين" في مقابل ضم الكتل الاستيطانية الكبرى الى إسرائيل.[43]

من هنا، لا يعارض حزب إسرائيل بيتنا مبدأ "حل الدولتين"، لكنه يعارض الانسحاب الإسرائيلي الى حدود الرابع من حزيران 1967، تاركا مفهوم الدولة الفلسطينية ضبابيا. ولهذا السبب، يدعم إسرائيل بيتنا الاستيطان في الضفة الغربية لخلق وقائع جديدة قد تغير مفهوم الدولة الفلسطينية دون ان تستبعده نهائيا، اذ ان مفهوم الدولة لا يجب ان يرتبط بمساحة أراضي معينة.
في الاثناء، فأن لحزب إسرائيل بيتنا مواقف متطرفة جدا من قضية فلسطينيو الداخل بحيث ان الحزب من اكبر الداعمين لقانون القومية، ويدعو الى عدم تهجير الفلسطينيين في الداخل ولكن ضم بلداتهم الى الدولة الفلسطينية. بالإضافة الى مواقف متطرفة جدا فيما يخص المقاومة الفلسطينية بحيث ان الحزب يدعو الى ضربها بيد من حديد، ويدعو الى تشريع قانون الإعدام بحق المقاومين، واستخدام القوة المفرطة في الحروب مع غزة ولبنان وغيرها.

3. حزب امل جديد

3.1 بطاقة تعريفية

تأسس حزب "أمل جديد" عام 2020 قبيل الانتخابات بعد خلاف ما بين رئيسه جدعون ساعار وبنيامين نتنياهو. ساعار يعتبر من امراء الليكود الذين رفضوا تفرد نتنياهو في زعامة الليكود، خصوصا بعد عجزه في تشكيل حكومة إسرائيلية مستقرة مؤخرا. وعليه، تنافس ساعار مع نتنياهو على رءاسة الليكود ليحصل على 27.5٪ من أصوات أعضاء الليكود،[44] فما كان من نتنياهو الا ان "عاقبه" بحرمانه من تقلد أي حقيبة وزارية بعد تشكيل حكومة في العام 1999. وعليه، انشق ساعار عن الليكود، واعلن في نهاية العام 2020، وقبيل انتخابات اذار 2021 بأشهر انه يستحيل ان يجلس مع نتنياهو في حكومة واحدة.[45]

تاريخ التأسيس	2020
التصنيف السياسي	حزب يميني
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيوني علماني ليبرالي محافظة اقتصاد حر
الموقف من حل الدولتين	يعارض حل الدولتين ويصر على صيغة حكم ذاتي (اوتونوميا)
الموقف من الاستيطان	يدعم الاستيطان بشكل كامل، ويعارض دولة فلسطينية

3.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

تعتبر تجربة جدعون ساعار من التجارب الأقرب للفشل، او المخيبة لأمال مقيموها. ساعار الذي عرض نفسه على انه بديل نتنياهو لرئاسة الحكومة، وان حزبه "امل جديد" هو حزب بديل لليكود الذي تم سرقته من قبل نتنياهو، لم يحصل سوى على 6

مقاعد في الانتخابات الأولى التي شارك فيها في العام 2021. وعلى الرغم من صغر حجم الحزب، الا ان اللوحة السياسية المفتتة في إسرائيل سمحت له بلعب دور بارز في تشكيل حكومة الائتلاف بحيث حصل الحزب خلالها على منصب نائب رئيس الوزراء (جدعون ساعار) بالإضافة الى ثلاث وزراء (القضاء، والقدس، والتعليم). ويمكن تلخيص السلوك السياسي لساعار بجانبين: 1) محاولته لتثبيت نفسه باعتباره يقع على يمين الليكود من حيث مواقفه السياسية والجذرية، خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، 2) محاولته عرض نفسه على انه حزب جامع لا يستبعد أحد من الفرقاء السياسيين (حريديم، قوميين، مستوطنين، مسلمين وغيرهم)، باستثناء نتنياهو كشخص شعبوي عليه ان يرحل عن الساحة السياسية على الفور.

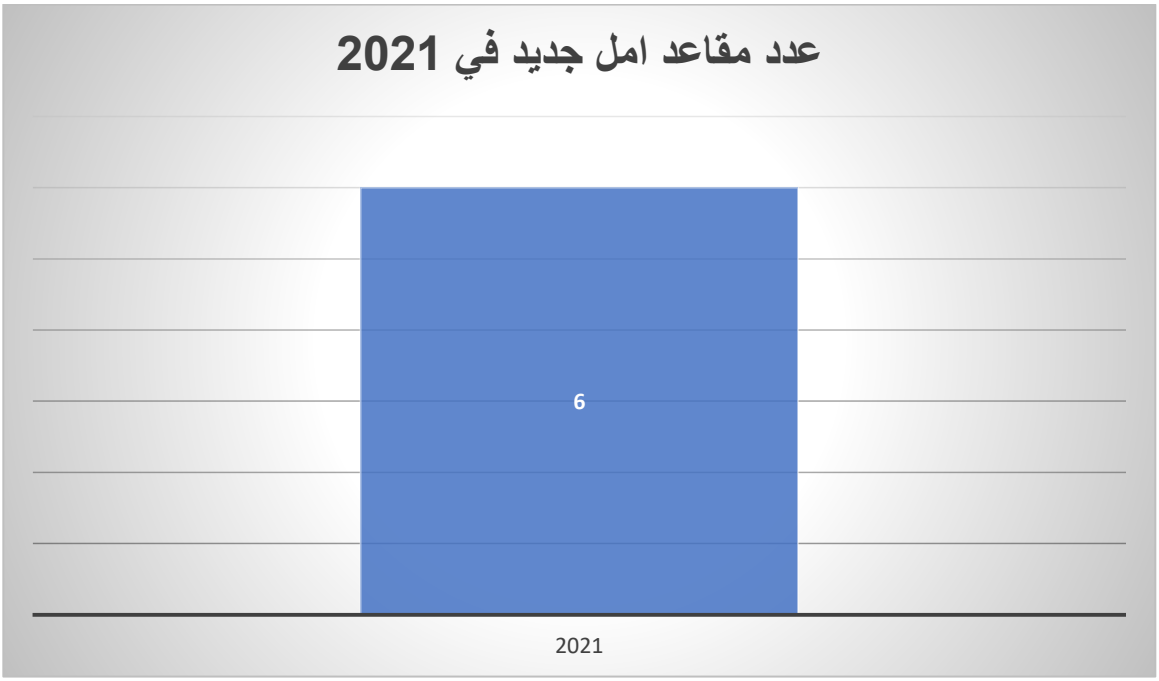

3.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

"أمل جديد" هو حزب يميني متطرف يرفض رفضا قاطعا إقامة دولة فلسطينية. في برنامجه الانتخابي، اعلن الحزب موقفه كالتالي: "نحن ندعم حكم ذاتي واسع للفلسطينيين مع أقصى قدر من الحقوق وذلك لكي يتمكنوا من إدارة حياتهم بشكل مستقل مع تقليل قدرتهم للإضرار بأمن إسرائيل الى الحد الأدنى". هذا الموقف قد يتماشى مع اتفاق أوسلو بشكله الحرفي كما يفهمه الإسرائيليون، بحيث ان الاتفاق يتيح انشاء سلطة حكم ذاتي قد لا تتطور الى دولة مستقلة ذات سيادة (موقف الشرعية الدولية). وبشكل واضح، ينص البرنامج الانتخابي الى ان الحزب "يعارض إقامة سيادة أجنبية غرب نهر الأردن"، في إشارة سواء الدولة الفلسطينية او حتى إعادة الحكم للسلطات الأردنية. في المقابل، يريد الحزب تحويل دور السلطة الفلسطينية الى دور "وظيفي إقليمي يسمح بوجود حياة محترمة للفلسطينيين وتعاون اقتصادي متين مع إسرائيل...ضمن ترتيبات أمنية صارمة".[46]

وبينما ان الحزب يرفض رفضا قاطعا إقامة دولة فلسطينية، فأنه أيضا لا يرى أي سيناريو أخر للوصول الى حل دائم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني دون ان يسوق ادعاءات توضيحية، مثل الليكود، الذي يبرر ذلك بعدم وجود شريك سلام على الجانب الفلسطيني. وعليه، يتبنى الحزب وبشكل حرفي صيغة "تقليص الصراع" التي تهدف الى التقليل من الاحتكاكات واعمال المقاومة الفلسطينية وتحافظ على امن إسرائيل من خلال القيام بخطوات تحول حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال الى حياة "يرغب الفلسطيني بالحفاظ عليها"، وتشمل، حسب البرنامج الانتخابي للحزب، "تحسين ظروف المعابر الحدودية للعمال من خلال تكنولوجيا حديثة، زيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل وتحسين ظروف عملهم، وتنظيم قطاع الكهرباء والطاقة الفلسطيني، وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير الفلسطيني وغيرها."[47]

أحزاب اليمين القومي المتدين (الصهيونية الدينية)

هي أحزاب يمينية تجمع ما بين الهوية الدينية (في أحيان كثيرة متزمتة) وما بين الهوية السياسية الصهيونية، وتنظر الى الأرض المحتلة عام 1967 (خصوصا جبال الضفة الغربية والقدس المحتلة) بمثابة ارض الميعاد التي وعد الله بها في التوراة، وان العودة اليها بداية الخلاص.

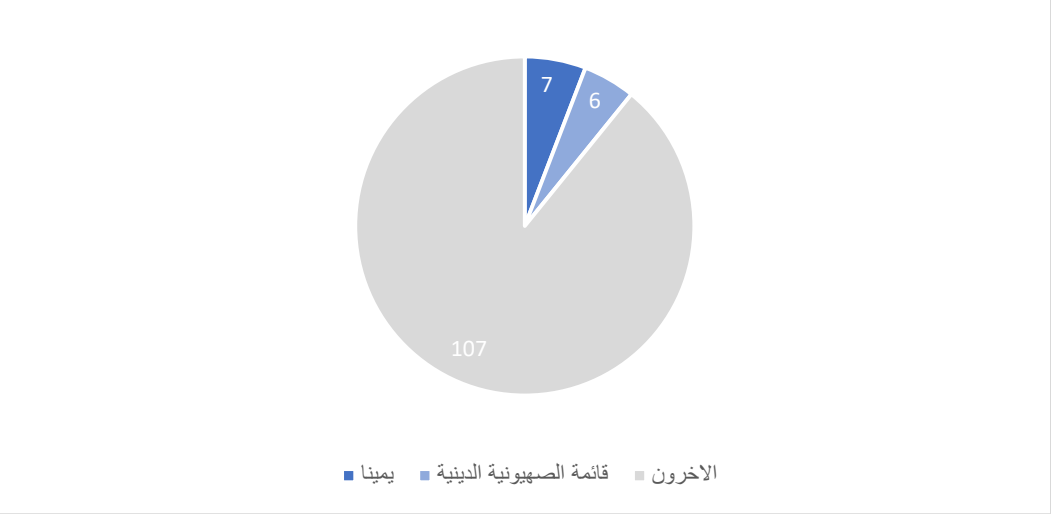

على العكس من الأحزاب الحريدية (المتدينة بدون وجود هوية سياسية صهيونية واضحة المعالم)، فأن أحزاب اليمين القومي المتدين تتبنى الفاعلية التاريخية في تعجيل الخلاص من خلال انخراط اليهودي الصهيوني المسيس في الاستيطان. من هنا، تعبر هذه الأحزاب عن الحركة الاستيطانية في الأرض المحتلة، لكنها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو بدأت أيضا "تستوطن قلوب" الإسرائيليين العلمانيين داخل إسرائيل من خلال حركة استيطان عكسي تخرج من جبال الضفة الغربية على شكل انوية استيطانية (مجموعات من عائلات وأسر المستوطنين) لتستوطن في قلب المدن الإسرائيلية الكبرى وتنشر الفكر الصهيوني الديني حتى تمنع المجتمع الإسرائيلي العلماني من تقديم المزيد من التنازلات فيما يخص "ارض إسرائيل الكبرى".

4. حزب يمينا

4.1 بطاقة تعريفية

تعبر السيرة الذاتية لحزب "يمينا" عن الصراعات المستمرة بين أطياف الصهيونية الدينية، لكنها في ذات الوقت، وربما بسبب هذه الصراعات التي تنعكس بشكل مباشر على مجمل الحياة السياسية في إسرائيل، فأن هذه السيرة تعبر عن قوة ونفوذ تيار الصهيونية الدينية في الحلبة السياسية على الرغم من صغر حجمه.

تاريخ التأسيس	2019
التصنيف السياسي	صهيونية دينية ليبرالية
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية دينية ليبرالية الرأسمالية والاقتصاد الحر تقبل العلمانية اليمينية في صفوفها بشرط ايمانها بارض إسرائيل الكبرى
الموقف من حل الدولتين	يعارض حل الدولتين
الموقف من الاستيطان	يدعم الاستيطان بشكل كامل، ويعارض دولة فلسطينية

وعلى العكس من باقي أحزاب الصهيونية الدينية (وأهمها "الاتحاد القومي" و"قوة يهودية") التي تشكل الهوية الدينية مركب أساسي من عضويتها، فأن حزب يمينا يقبل بين صفوفه علمانيين، بحيث ان احد أهم زعمائه هي ايليت شاكيد العلمانية.

4.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

تعود جذور "يمينا" الى حزب المفدال (1956-2008) والذي كان يعبر عن تيار الصهيونية الدينية والتي كانت حزب وسطي متحالف مع حزب المباي (1956-1977) ثم مرت في عمليات ردكلة بسبب نمو نفوذ حركة "غوش ايمونيم" الاستيطاني في اعقاب احتلال العام 1967. في سيرة حياة المفدال، حصلت عدة انقسامات وانشقاقات، بحيث ان أعضاء نافذين داخل المفدال انضموا الى أحزاب حريدية، او طائفية شرقية، او انهم انشقوا وأسسوا أحزاب يمينية دينية أخرى تعتبر نفسها اكثر راديكالية. ومع هبوط وزن المفدال من 10-12 مقعدا (1956-1981) الى حوالي 3-4 مقاعد (2006-2008)، تفكك الحزب وتم انشاء البيت اليهودي، والذي حاول ان يعيد لملمة كل المنشقين في "بيت" واحد والذي وقف على رأسه في العام 2013 نفتالي بينيت. بيد ان بينيت عاد وانشق عن البيت اليهودي في العام 2018 وقبيل انتخابات نيسان 2019 بعد ن ادعى ان ابيت اليهودي، ومجمل تيارات الصهيونية الدينية اصبحوا "لعبة بيد نتنياهو" وان نفتالي بينيت وايليت شاكيد، باعتبارهم زعماء داخل البيت اليهودي، فقدوا قدرتهم على التأثير بسبب هيمنة نتنياهو على حزبهم، وبالتالي انشقوا عن البين اليهودي واقاموا حزب جديد اسمه "اليمين الجديد".[48] لم يحقق حزب "اليمين الجديد" نسبة الحسم، وبالتالي فشل في المشاركة في الكنيست، بيد ان هذه الدورة الانتخابية لم تدم سوى 6 اشهر، وسرعان ما ذهبت إسرائيل الى انتخابات جديدة في أيلول 2019 حيث تحالف "اليمين الجديد" مرة أخرى مع أحزاب صهيونية دينية أخرى واسسوا ما بات يسمى "يمينا". لكن قبيل انتخابات اذار 2021، انشق عن "يمينا" اهم مركب من مركباتها وهو حزب "الاتحاد القومي" برئاسة سموتريتش، وظلت "يمينا" تعبر عن طيف ضيق من الصهيونية الدينية وهي التيار الذي يعرف بأنه صهيوني ديني ليبرالي.

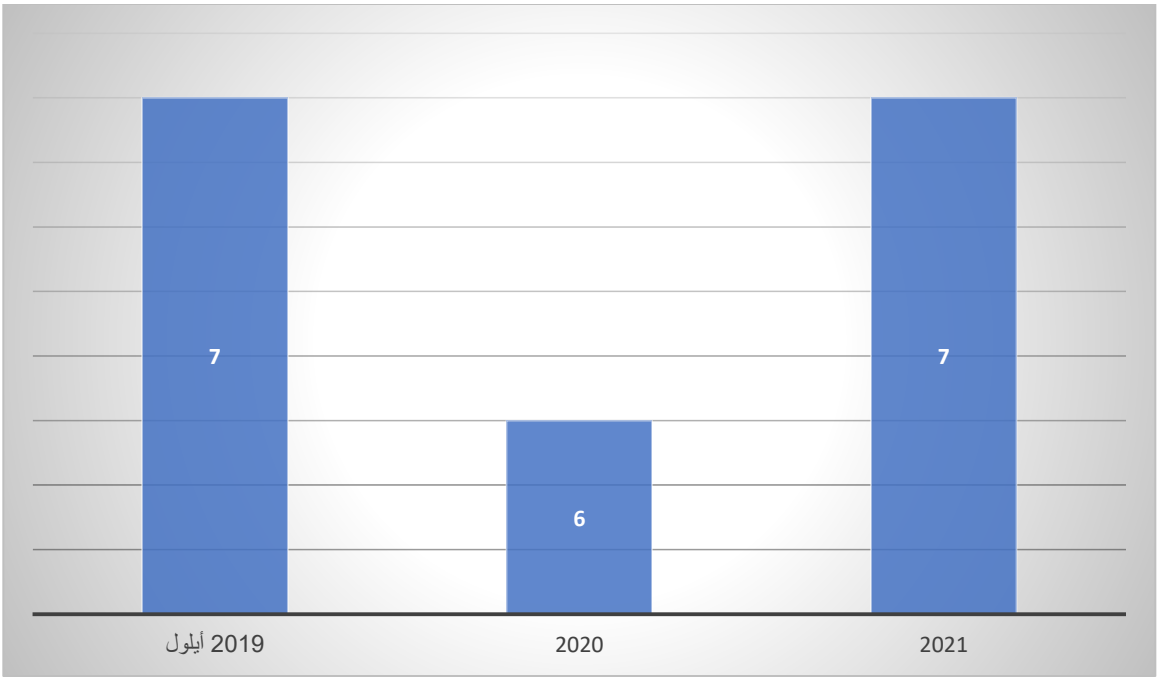

أدت الاصطفافات الحزبية في إسرائيل، بين مؤيدي نتنياهو ومعارض نتنياهو، الى توافق معسكر معرضي نتنياهو على إقامة ائتلاف حكومي في اذار 2021 بحيث ان رئاسة الحكومة تكون بالمداورة ما بين "يمينا" (برئاسة نفتالي بينيت) وما بين يوجد مستقبل (برئاسة يائير لابيد). وبالفعل، وصلت يمينا الى سدة الحكم على الرغم من حصولها فقط على 7 مقاعد، قبل ان ينهار الائتلاف لأسباب عديدة ليس هنا متسع لسردها.

4.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

المواقف المذكورة ادناه مأخوذة من البرنامج الانتخابي (لعام 2019) لحزب "اليمين الجديد" (برئاسة ايليت شاكيد) والذي شكل الجسم الحزبي الذي منه تم انشاء حزب "يمينا"، بحيث ان حزب يمينا لم يذكر المسألة الفلسطينية في برنامجه الانتخابي عام 2021.

حزب يمينا يعارض إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض المحتلة، ويدعو الى ضم فعلي لكل أراضي "ج" وفرض السيادة الإسرائيلية عليها. يذكر ان نفتالي بينيت كان امين عام (لتميزه عن المنصب الأعلى، وهو رئيس) مجلس المستوطنات في الضفة الغربية ما بين 2010 و2012. وهو يدعو الى عدم تجميد او تحديد الاستيطان، بل توسيعه بلا هوادة، بحيث ان الحزب يكتب في برامجه انه "يعارض تسليم أراضي بلدنا (أي إسرائيل الكبرى) وإقامة دولة فلسطينية في قلب أرض إسرائيل" وأنه "يدافع عن قيمة الاستيطان في أي جزء من إسرائيل، بما في ذلك يهودا والسامرة".[49] بل ان يمينا يرغب بتفكيك الإدارة المدنية، أو على الأقل نقل السيادة على المستوطنين من الحاكم العسكري الى مؤسسات دولة إسرائيل حتى يحظى "سكان يهودا والسامرة بمعاملة متساوية فيما يتعلق بالبناء وحقوق ملكية الأراضي".

وفيما يتعلق بموضوع ضم أراضي منطقة "ج" الى إسرائيل، فأن الحزب يدعو الى منح الفلسطينيين من سكان المنطقة "ج" الإقامة الإسرائيلية (مثل سكان القدس) أو الجنسية الإسرائيلية (مثل فلسطيني الداخل) أو الإدارة الذاتية (سلطة حكم ذاتي ثانية تختلف عن سلطة الحكم الذاتي في أراضي "أ" و"ب") حسب اختيارهم وخاضعة لاعتبارات أمنية تحددها إسرائيل.

فيما يخص اتفاقات أوسلو تحديدا، فأن "يمينا" تنظر اليها ليس كعملية تسوية سياسية بنهايتها تقام دولة فلسطينية، وانما كاتفاقيات تتيح لإسرائيل ان تتخلص من عبء الفلسطينيين من خلال سلطة حكم ذاتي لا ترغب يمينا بالتخلي عنها. لكن، ترى يمينا ان المجتمع الدولي كان مجحفا بحق إسرائيل فيما يتعلق باراضي المناطق "ج"، بحيث ان الحزب يدعو الى "تعديل الاتفاقيات الدولية مع إسرائيل التي تميز ضد يهودا والسامرة".[50]

وبعد انهيار الائتلاف الحكومي بزعامة بينيت-لابيد في صيف 2022، فأن بينيت (رئيس حزب يمينا في حينه) استقال من العمل السياسي وترك صفوف حزب يمينا، الأمر الذي أشار الى إمكانية عدم تجاوز حزب يمينا نسبة الحسم. وبالتالي، سارعت ايليت شاكيد، وهي الشخص الثاني داخل حزب يمينا الى التحالف مع مكونات يمينة مختلفة في إسرائيل، وأهمها حزب "الطريق الثالث"، ليشكوا سوية قائمة "الروح الصهيونية". وحزب "الطريق الثالث" هو حزب يميني إسرائيلي أسسه عضوا الكنيست يوعاز هاندل وزفي هاوزر، بعد انسحابهما من حزب تيليم بقيادة موشيه ياعلون (وتيليم كان جزء من قاعمة ازرق ابيض سابقا). في انتخابات اذار 2021، انظم الطريق الثالث الى قائمة "أمل جديد"، اما في انتخابات الكنيست 2022، يعتزم الطريق الثالث خوض الانتخابات مع حزب يمينا في قائمة "الروح الصهيونية".

5. قائمة الصهيونية الدينية

"القائمة الصهيونية الدينية" هي التيار الثاني المحافظ داخل جمهور الصهيونيين المتدينين، الى جانب التيار الليبرالي الذي يمثله حزب يمينا. وقائمة الصهيونية الدينية تضم ثلاث أحزاب صغيرة اتحدت مع بعضها في شباط 2021 قبيل الانتخابات التي جرت في اذار 2021، وهذه الأحزاب هي: 1) الاتحاد القومي-تكوما بزعامة بتسلئيل سموترتش، 2) قوة يهودية بزعامة ايتمار بن غفير، 3) نوعام بزعامة ابي معوز. ولأن حزب نوعام هو حزب صغير غير سياسي، ويحصر نشاطه البرلماني وممارساته الحزبية في أمور تتعلق بالشريعة اليهودية، والعائلة، طهارة المرأة وغيرها، فأن الورقة الحالية لن تتناوله، وستركز فقط على الحزبين السياسيين الذين لديهما مواقف متطرفة من المسألة الفلسطينية وحل الدولتين، هما الاتحاد القومي-تكوما وقوة يهودية.

5.1 بطاقة تعريفية لحزب الاتحاد القومي-تكوما

أقيم الحزب عام 1999 على يد حنان بورات (Hanan Porat) وتسيفي هيندل (Zvi Hendel)، وهما من تيار و صهيونية دينية انشقوا عن حزب المفدال في اعقاب توقيع اتفاق واي ريفير مع الفلسطينيين عام 1998. وكان خزب الاتحاد القومي منذ بدايته عبارة عن "اتحاد" ما بين المنشقين عن حزب مفدال (مثل بورات وهيندل) بالإضافة الى حزب موليدت المتطرف (بداية من خلال رئيسه رحبعام زئيفي ثم من خلال رئيسه الجديد اوري اريئل) وحزب حيروت- الحركة القومية (الذي أقيم على يد منشقين عن الليكود).

تاريخ التأسيس	1999
التصنيف السياسي	صهيونية دينية حردلية
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية دينية محافظة شعبوية تدعو الى لجم القضاء استيطانية في الضفة الغربية
الموقف من حل الدولتين	يعارض حل الدولتين
الموقف من الاستيطان	يدعم الاستيطان بشكل كامل، ويعارض دولة فلسطينية

واليوم، يعبر الاتحاد القومي عن التيار الحردلي بداخل الصهيونية الدينية، ويرأسه عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش (Bezalel Smotrich). والتيار الحردلي هو تيار صهيوني ديني يجمع ما بين ثلاث صفات: دينيا: متزمت ويعتبر التوراه دستوره الوحيد. سياسيا: متطرف يتبنى القومية الصهيونية والفاعلية السياسية والعقيدة العسكرية. ثقافيا: محافظ يرفض الليبرالية والانفتاح الحداثي وقيم المساواة المدنية.

5.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد لحزب الاتحاد القومي-تكوما

منذ تأسيس الاتحاد عام 1999، وحتى انتخابات اذار 2021، لم يخض الحزب جولة انتخابية واحدة بمفرده، وانما كان في كل مرة يتحالف مع عدة تيارات، او أحزاب او حركات متطرفة لتشيل قائمة تتيح له عبور نسبة الحسم نظرا لقاعدته الضيقة.

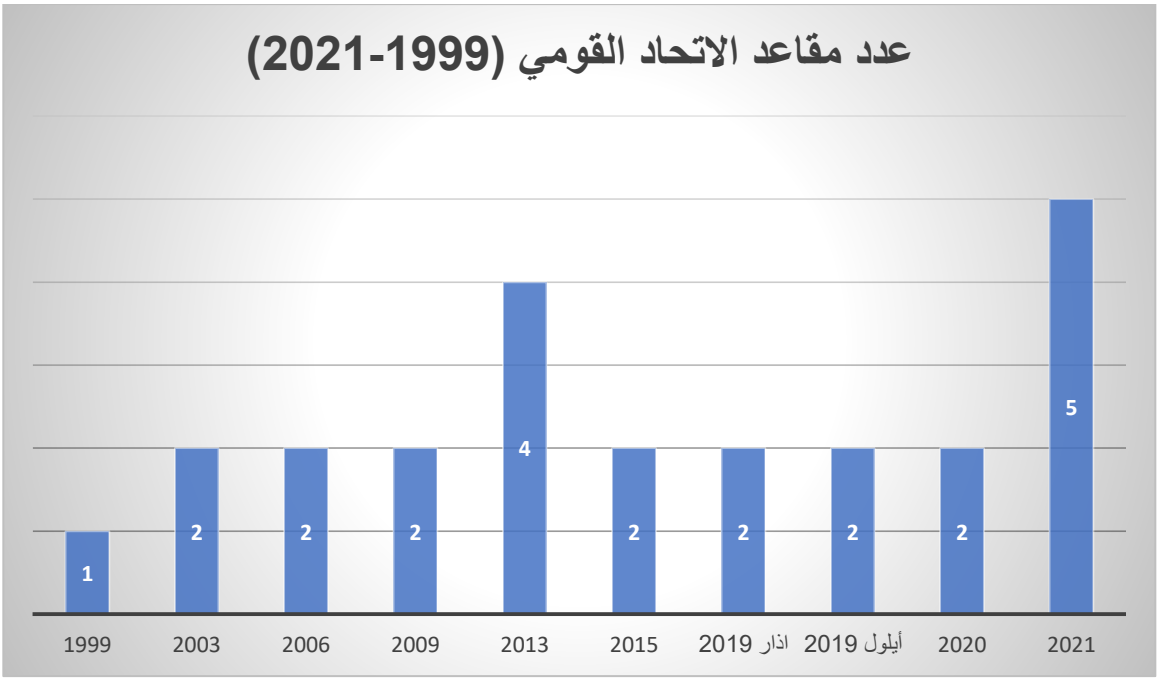

وخلال الأعوام الأخيرة، على الأقل خلال الجولات الانتخابية منذ عام 2015، يعتبر الاتحاد القومي حليف استراتيجي لنتنياهو. ولأن نتنياهو حاول منع تحالف الاتحاد القومي مع حزب يمينا برئاسة بينيت، فأن نتنياهو منح الاتحاد القومي مقعدا على قائمة الليكود. وعليه، فأن الاتحاد القومي الذي حصل على 4 مقاعد فقط كانه له 5 ممثلين داخل الكنيست.
لكن الاتحاد القومي لم يشارك في انتخابات اذار 2021 لوحده، وانما ضمن قائمة عريضة (حصلت على 6 مقاعد) تضم ثلاث أحزاب هي الاتحاد القومي (4 مقاعد + 1)، قوة يهودية (مقعد 1) ونوعام (مقعد 1).

5.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو لحزب الاتحاد القومي-تكوما

تنطلق الممارسة السياسية للاتحاد القومي من فهم متطرف وعنصري للتوراة بموجبه يرى الحزب ان "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب توراة إسرائيل ... وبالتالي الهدف النهائي للحزب هو فرض السيادة الإسرائيلية على جميع مناطق إسرائيل". وعليه، وضع البرنامج الانتخابي للحزب أسس للتدخل فيما يخص أراضي الضفة الغربية على النحو التالي: أولا، أن لا تكون النقاشات مع الحكومة الأمريكية تتعلق بمسألة تجميد البناء أو إخلاء المستوطنات أو حتى إقامة دولة فلسطينية إرهابية "لا سمح الله"، بل يجب أن يكون النقاش حول نطاق السيادة التي ستطبقها إسرائيل. ثانيا، منع الفلسطينيين من "الاستيلاء" على الأراضي المفتوحة (المقصود مناطق "ج"). ثالثا، تفكيك الإدارة المدنية ونقل صلاحياتها الى الحكومة الإسرائيلي من خلال ضم قانوني وليس فقط عملي للضفة الغربية. رابعا، رفض تسمية "بؤر استيطانية" واستبدالها بلفظ "الاستيطان الفتي"، وهي عبارة عن حوالي 70 بؤرة تم اقامتها منذ أوسلو ويقطنها حوالي 25 شخص ويحاول الحزب الدفع تجاه المصادقة عليها كمستوطنات رسمية شأنها شأن باقي المستوطنات في الضفة الغربية. خامسا، جلب حوالي مليون مستوطن جديد للاستيطان في الضفة الغربية.[51]
وبينما ان هذه الخطوط العريضة تعبر عن موقف الاتحاد القومي من الاستيطان التوراتي، والسيطرة على ارض إسرائيل الكبرى (حسب موقع "التصويت الموضوعي"، فأن ارض إسرائيل الكبرى بالنسبة للاتحاد القومي تقع ما بين النيل والفرات)[52]، وضع سموتريتش خطة للتعامل مع القضية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وسماها " خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي". يطرح سموتريتش مسارين بديلين لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني: الأول، أي فلسطيني (من سكان الضفة الغربية) يرغب بالتنازل عن طموحاته القومية ببناء دولة (وهو امر لن يتم) يمكنه البقاء والعيش كفرد داخل دولة إسرائيل اليهودية، لكنه لن يكون مواطنا سياسيا كامل الحقوق، وإنما مقيم ذو حقوق اجتماعية، واقتصادية، وصحية وحسب. أما حسب الحل الثاني، فمن لا يرغب من الفلسطينيين بالتنازل عن هويته القومية ومشروعه الدولاني، فإن الشعب اليهودي سيساعده على الهجرة إلى أي دولة عربية حيث يمكنه أن ينمي مشاعره القومية بحرية مطلقة هناك. يعتبر هذا الحل آخر مشروع ترانسفير صهيوني طُرح للنقاش مؤخرا وبشكل جدي. وسموتريتش يؤمن إيمانا قاطعا بمشروع الترانسفير كحل عملي قد لا يكون مناص منه في المستقبل القريب.[53]
وبينما ان حجم التيار الحردلي السياسي داخل الخارطة السياسية الحزبية العامة في إسرائيل ما يزال ضئيل جدا، الا ان قدرته على التأثير ولعب دور الملهم التوراتي لتيارات أخرى (خصوصا قيادات مفتاحية داخل الليكود وأحزاب يمين أخرى) تبدو عالية.

5.4 بطاقة تعريفية لحزب قوة يهودية

تم تأسيس الحزب عام 2004 من قبل باروخ مارزيل (Baruch Meir Marzel) باسم "الجبهة اليهودية القومية"، وظل يحمل هذا الاسم حتى العام 2015 عندما بدله الى "قوة يهودية". ومارزيل هو يميني راديكالي متطرف وكان عضو امانة عامة في تنظيم "كاخ" (1971-1994) الذي اسسه مائير كهانا (1932-1990) قبل ان يتم اخراج التنظيم عن القانون وحظره من قبل إسرائيل.

تاريخ التأسيس	2004
التصنيف السياسي	صهيونية دينية عنيفة
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية دينية محافظة شعبوية تدعو الى لجم القضاء استيطانية في الضفة الغربية
الموقف من حل الدولتين	يعارض حل الدولتين
الموقف من الاستيطان	يدعم الاستيطان بشكل كامل، ويعارض دولة فلسطينية

ومنذ العام 2019، كان ايتمار بن غفير على رأس القائمة الانتخابية للحزب، ودخل الى الكنيست لأول مرة بعد تحالف الحزب ضمن القائمة الصهيونية الدينية في انتخابات اذار 2021.

5.5 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد لحزب قوة يهودية

يعتبر حزب "قوة يهودية" من اصغر الأحزاب الإسرائيلية التي تشارك في الكنيست، اذ انه لولا تحالفها مع "الاتحاد القومي-تكوما" وحزب نوعام ضمن قائمة انتخابية واحدة، لما استطاع الحزب ان يحوز على نسبة الحسم التي تؤهله للحصول على تمثيل برلماني.

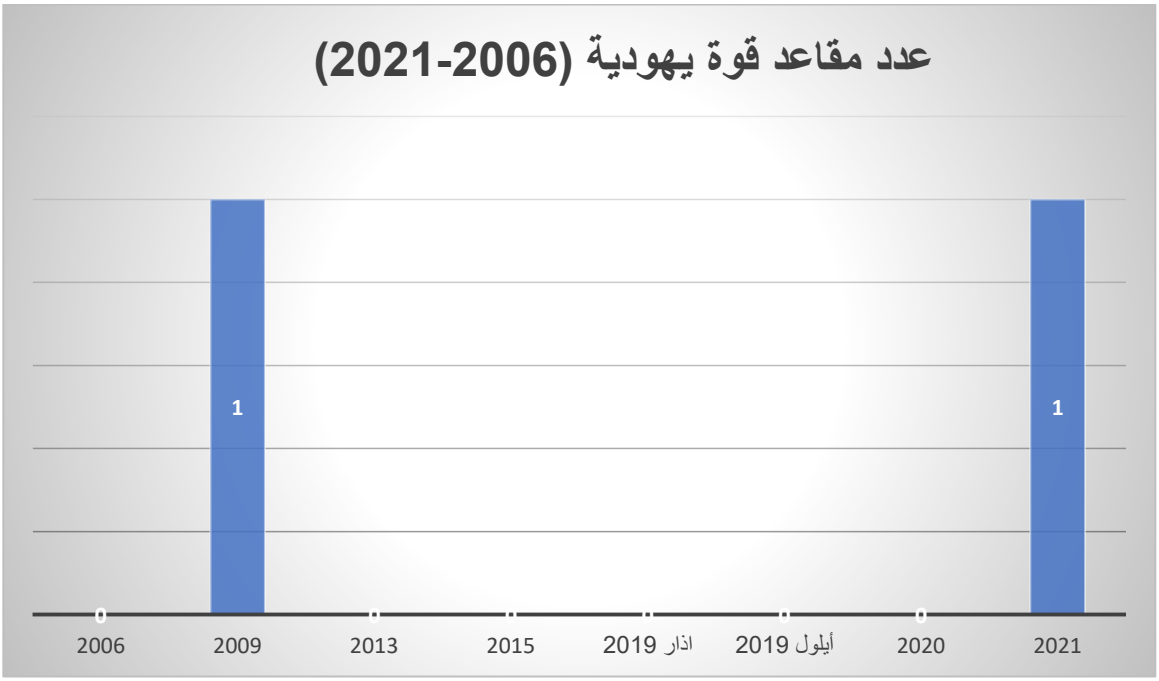

يذكر ان حزب قوة يهودية يشارك عادة في الانتخابات من خلال تحالفه مع تيارات صهيونية دينية قريبة منه، وضمن قوائم موحدة. في العام 2009 شارك الحزب في الانتخابات ضمن قائمة الاتحاد القومي، وفي العام 2013 تحت قائمة "قوة لإسرائيل"، وفي العام 2015 ضمن قائمة "ياحاد"، وفي العام 2021 ضمن قائمة الصهيونية الدينية.

5.6 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو لحزب الاتحاد القومي-تكوما

لا تختلف مواقف "قوة يهودية" عن مواقف "الاتحاد القومي"، بل انها تضيف اليها عنصر عنيف من التدخل السياسي والميداني. مثلا، بالإضافة الى كل ما قيل أعلاه فيما يتعلق بموقف "الاتحاد القومي-تكوما" من حل الدولتين والقضية الفلسطينية، فأن حزب قوة يهودية يصر على أنه و"بحكم وعد الله لشعب إسرائيل، فإن أرض إسرائيل وجميع مناطقها المحددة في التوراة، هي ملك لشعب إسرائيل لجميع أجيالها، لأولئك الذين سبقونا والذين سيتبعوننا. ولا يحق لأي زعيم أو جيل التنازل عن الوطن". يضاف الى هذا التوجه السياسي التوراتي المتطرف بعدا عنيفا من خلاله يدعو الحزب الى اعدام المقاومين الفلسطينيين، ويرفض اطلاق سراح أسرى حتى ضمن صفقات تبادل، ويعتبر انصار هذا الحزب من المشاركيين الأساسيين، والمبادرين الى مسيرات الاعلام السنوية في القدس، ويدعون الى فزض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى.[54]

أحزاب الوسط

يمكن تعريف أحزاب الوسط في إسرائيل كالتالي: 1) أحزاب تجمع ما بين قيم السوق الحر (اليمينية) وما بين التضامن الاجتماعي والعدالة (قيم يسارية)، 2) لا تعارض تشكيل ائتلاف حكومي يضم اليسار و/أو اليمين، 3) تسعى الى دولة ذات اغلبية يهودية، 4) لا تعارض حل الدولتين لكنها في المقابل تشكك في إمكانية الوصول الى حل وبالتالي تبقي على موقف ضبابي غير واضح المعالم من العلاقة مع الفلسطينيين والأرض المحتلة بحيث لا يمكن احتسابها على اليسار (تفكيك الاحتلال) ولا على اليمين (المحافظة على أراضي الضفة الغربية).

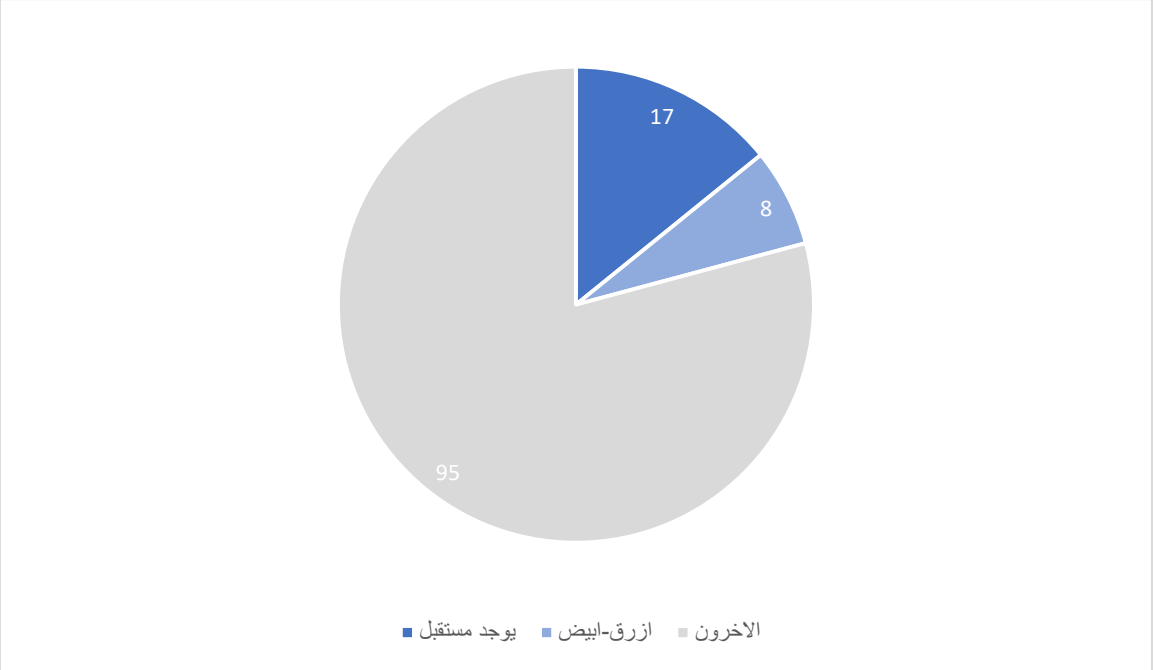

تاريخيا، عرفت إسرائيل العديد من الأحزاب المصنفة وسطية.في معظم الاوقات يتم تصنيف هذه الأحزاب كأحزاب وسط-يمين (مثل حزب كاديما بزعامة اريئل شارون وحزب "تيليم" بزعامة موشيه يعلون- وهي أحزاب غير موجودة حاليا). وفي أحيان قليلة، يتم تصنيفها كأحزاب وسط-يسار (مثل حزب "ياحاد" او حزب "عوتسماؤوت"- وهي أحزاب غير موجودة حاليا). حاليا، هناك حزبي وسط (يمكن اعتبارهما وسط-يمين) وهما يوجد مستقبل (بزعامة يائير لابيد) وقائمة ازرق ابيض (بزعامة بيني غانتس).

6 حزب يوجد مستقبل "يش عتيد"

6.1 بطاقة تعريفية

منذ عام 2012، يعتبر حزب يوجد مستقبل ما بين ثاني وثالث اكبر حزب في إسرائيل، ومنذ العام 2021، يحافظ على مكانته كثاني أكبر حزب في إسرائيل. ويقف على رأس الحزب يائير لابيد الذي اصبح رئيس الوزراء في الفترة الانتقالية بعد تفكك الائتلاف الحكومي بزعامة بينيت-لابيد. ولابيد هو اعلامي إسرائيلي، ترك الصحافة في العام 2012 لإقامة حزب يوجد مستقبل، باعتباره حزب يعبر عن الطبقات الوسطى في إسرائيل، ويسعى الى توزيع الأعباء ما بين الإسرائيليين بشكل متساوي (المقصود انخراط المتزمتين الحريديين في مؤسسات الدولة والجيش لتحمل العبء بشكل متاسوي مع غيرهم من الإسرائيليين بدل من تلقي مساعدات من الدولة بدون ان يساهموا في "بنائها")، ويسعى الى إعادة مفهوم الدولانية الذي تلف جراء وصول نتنياهو الشعبوي الى الحكم.

تاريخ التأسيس	2012
التصنيف السياسي	وسط- يمين
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية الليبرالية حزب وسطي (أو ما يسمى بطريق ثالث)
الموقف من حل الدولتين	لا يعارض حل الدولتين، ويعارض دولة فلسطينية على حدود 1967
الموقف من الاستيطان	تأييد كامل لضم الجولان وفرض السيادة الإسرائيلية عليها، "القدس الموحدة" عاصمة لإسرائيل، يدعم حل الدولتين بشرط ضم الكتل الاستيطانية الكبرى (اريئيل، غوش عتصيون، معالي ادوميم) لإسرائيل.

6.2 تمثيل الكنيسيت وعدد المقاعد

يعرض يوحد مستقبل نفسه على انه حزب كبير، ذا قاعدة شعبية عريضة، وقادر على رئاسة الحكومة. في الانتخابات الأولى التي شارك فيها يوجد مستقبل، انضم الحزب الى الحكومة الإسرائيلية بزعامة بنيامين نتنياهو (2013-2015). فيما عد ذلك، ظل الحزب في صفوف المعارضة، ومنذ انتخابات نيسان 2019، تبلور لديه موقف صارم باستحالة الجلوس مع بنيامين نتنياهو في حكومة واحدة.

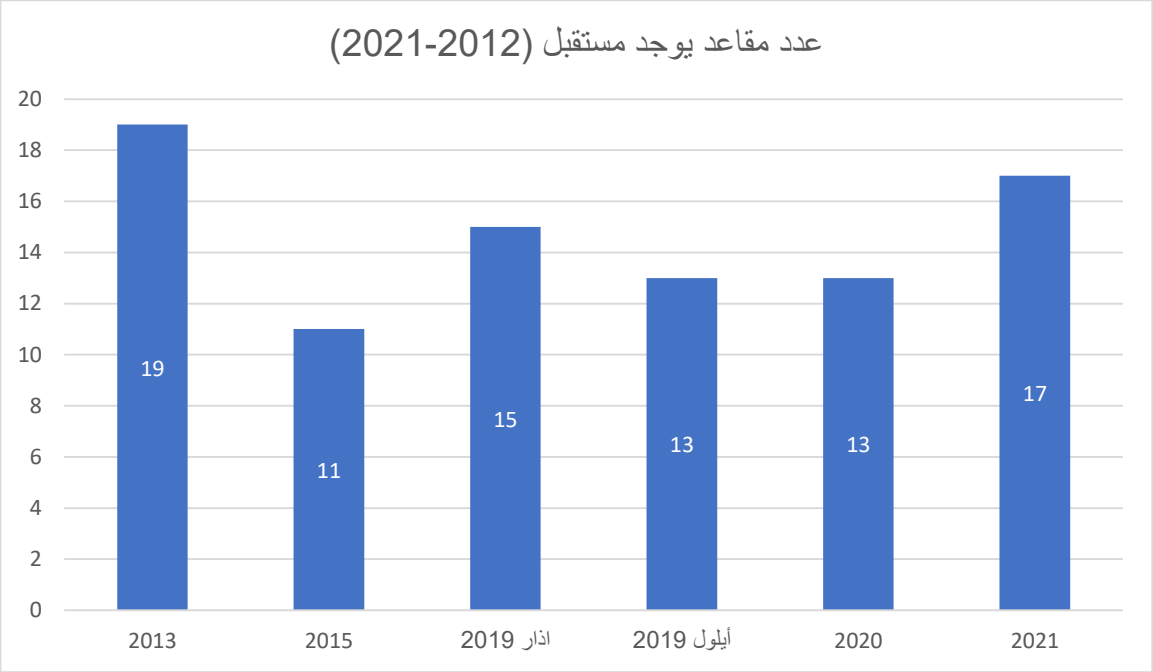

6.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

اطلق يائير لابيد حملته الانتخابية الأولي في العام 2012 من داخل مستوطنة ارئيل المقامة على أراضي نابلس، ربما تعبيران عن رفضه التخلي عن الكتل الاستيطانية الكبرى (اريئيل، معالي ادوميم وغوش عتصيون). لكن الإشارات والخطابات والمواقف السياسية التي اطلقها حزب يوجد مستقبل فيما يتعلق باتفاقية أوسلو او حل الدولتين هي محدودة جدا بالنسبة الى حزب ذا حجم كبير وحديث العهد. ثمة سببين لتفسير ذلك: أولا، حزب يوجد مستقبل قام بالأساس لخدمة قضايا إسرائيلية داخلية مثل مستقبل الطبقة الوسطى، دمج الفئات التي يسميها الحزب بطفيلية (مثل الحريديم) في مؤسسات الدولة والسوق، وغيرها. ثانيا، باستثناء الأشهر القليلة التي تقلد فيها يائير لابيد رئاسة الحكومة عقب انهيار الائتلاف الحكومي، بالإضافة الى عام واحد (2021-2022) من عمر الائتلاف الحكومي اليميني بزعامة بينيت-لابيد، فأن حزب يوجد مستقبل لم يتقلد مناصب سياسية حساسة مثل رئاسة الوزراء. وعليه، فأنه من الصعب اطلاق احكام واضحة على الموقف الفعلي لهذا الحزب من اتفاق أوسلو. لكن، يمكن العودة الى سيرة حياة الحزب وبياناته ودعاياته الانتخابية لالقاء بعض الضوء على موقفه السياسي من اتفاق أوسلو.

حسب الموقف الرسمي للحزب، فأن يوجد مستقبل توافق على اتفاقية سلام "وفق صيغة دولتين لشعبين، مع الحفاظ على الكتل الكبيرة من المستوطنات وضمان أمن إسرائيل كدولة توجد فيها أغلبية يهودية صلبة تعيش داخل حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها". في العام 2013، واثناء الحملة الانتخابية، صرح يوجد مستقبل، باعتباره حزب جديد تصريحات مستقاة من الاجماع الإسرائيلي العام عندما أيد الحزب مبدأ "حل دولتين لشعبين، كما تم الاعتراف به من قبل جميع رؤساء الحكومات في إسرائيل خلال العقود

الماضية ابتداء من رابين ووصولا الى نتنياهو، وان هذا هو الحل الوحيد لضمان أمن إسرائيل". لكن الحزب انزاح بشكل واضح نحو اليمين اثناء تحالفه في العام 2019 مع حزب "حرسين يسرائيل" (بزعامة بيني غانتس) وحزب "تيليم" (بزعامة موشيه ياعلون)، حيث قلل من أهمية فكرة "حل الدولتين"، وأطلق تصريح بضرورة "الانفكاك عن الفلسطينيين" دون ان يعني الأمر، حسب ما أكد الحزب، انفصالا احادي الجانب كما حصل في العام 2005 من قبل حزب كاديما عندما انسحب من غزة.[55]

ما عدا ذلك، لم يكن للحزب أي موقف سياسي تفصيلي خصوصا وأن الحزب لا يستند الى رؤى أيديولوجية-سياسية واضحة وانما يضم خليط من السياسيين المتنوعين في مواقفهم: مثلا هناك تيار الحمائم ويضم شخصيات مثل عوفر شيلح (Ofer Shelah) وياعيل غيرمان (Yael German) بالإضافة الى تيار الصقور الوسطينيين-اليمينيين مثل يائير لابيد، ومائير كوهين (Meir Cohen) واليعازر شطيرن (Elazar Stern).[56] وقد برز هذا التمايز ما بين التيارين داخل حزب يوجد مستقبل عند اطلاق صفقة القرن، حيث صرح لابيد بأن الاتفاق منطقي ومتين ولا تشوبه شائبة، بينما عارض شيلح الصفقة كونها تدعو الى ضم الغور، ونقل بلدات عربية داخل إسرائيل الى دولة فلسطين.

7. قائمة ازرق ابيض

7.1 بطاقة تعريفية

في العام 2018، شكل رئيس هيئة الأركان السابق بيني غانتس حزب "حوسن ليسرائيل" (آي الحصانة لإسرائيل)، وفي العام 2019، قبيل انتخابات نيسان 2019، تحالف "حوسن ليسرائيل" مع حزب "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لابيد، وحزب "تيليم" بدعامة موشيه يعلون وشكلوا سوية قائمة "أزرق-أبيض". الهدف من القائمة هو تشكيل اطار عريض قادر على منافسة الليكود الذي يهيمن عليه بنيامين نتنياهو.

تاريخ التأسيس	2019
التصنيف السياسي	وسط
الهويات الأيديولوجية-السياسية	صهيونية الليبرالية فصل الدين عن الدولة
الموقف من حل الدولتين	يدعم حل الدولتين وفق صيغة ضبابية تترك المجال لتأويلات متناقضة
الموقف من الاستيطان	تأييد لضم الكتل الاستيطانية الكبرى (اريئيل، غوش عتصيون، معالي ادوميم) لإسرائيل.

ومع ان قائمة ازرق-ابيض تشكلت بالأساس لتوفير بديل لحكم الليكود، الا ان بيني غانتس وافق على تشكيل ائتلاف حكومي بزعامة بنيامين نتنياهو في اعقاب انتخابات العام 2020، وهو بذلك عبر عن توجهه البارغماتي الذي دفع شركائه في القائمة

(يوحد مستقبل و"تيليم") الى الانسحاب من القائمة. ومنذ ذلك الوقت، ظلت القائمة محافظة على قوامها كقائمة، بيد انها في الواقع تضم فقط حزب "حوسن ليسرائيل" (بزعامة بيني غانتس) بالإضافة الى شخصيات أخرى انشقت عن "يوجد مستقبل" و"تيليم" وانضمت الى غانتس.

7.2 تمثيل الكنيسيت وعدد المقاعد

في الدورات الانتخابية الثلاثة في نيسان 2019 وأيلول 2019 واذار 2020، تراوحت مقاعد القائمة ما بين 33-35 مقعدا وشكلت بديل حقيقي لليكود، الا انها عجزت عن تشكيل ائتلاف حكومي. في انتخابات اذار 2020، حصلت القائمة على 33 مقعدا (15 عن حزب "حوسن ليسرائيل، 13 عن حزب يوجد مستقبل، و5 عن حزب "تيليم")، الا ان دخول بيني غانتس الى ائتلاف حكومي مع بنيامين نتنياهو دفع حزبي "يوجد مستقبل" و"تيليم" الى مغادرة القائمة والتي بقيت مع 15 مقعدا فقط داخل الكنيست.

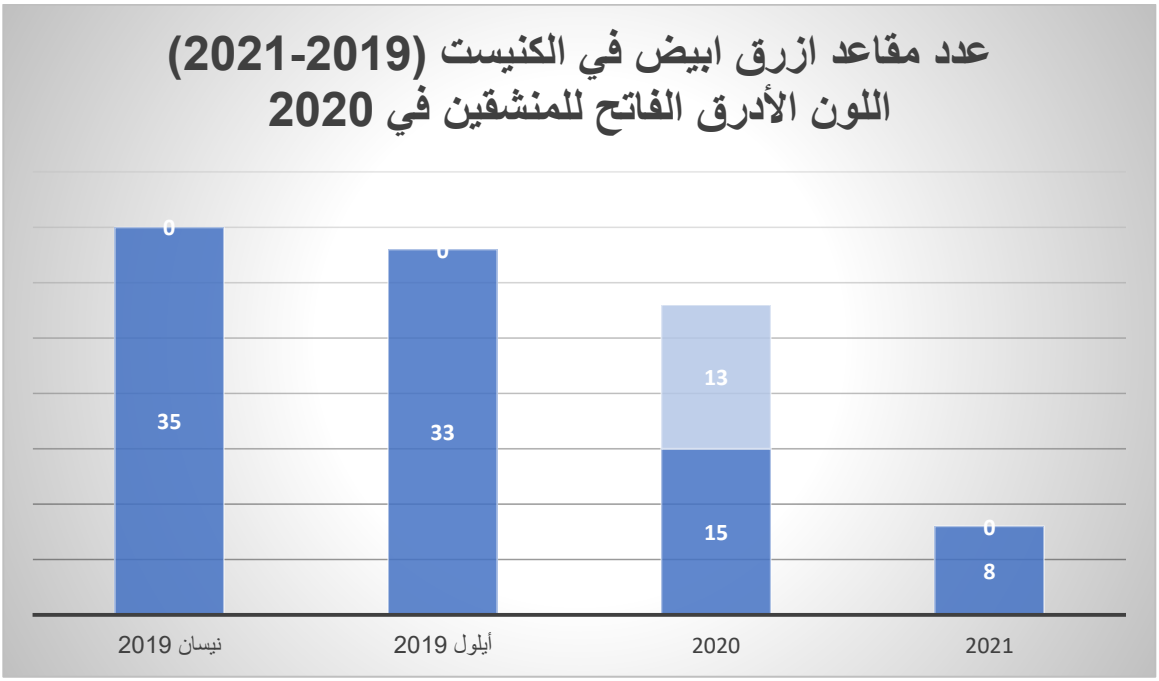

وعلى ما يبدو، ان تحالف بيني غانتس مع "يوجد مستقبل" و"تيليم" زاد من حظوظ القائمة في حصد مقاعد أكثر، بحيث انه وبعد الانشقاقات خاض غانتس انتخابات 2021 لوحده فحصل على 8 مقاعد فقط. وقد قدم حوالي 130 شخصية امنية وعسكرية (من بينهم رؤساء موساد، قادة جيش ورئيس وزراء إسرائيلي سابق هو ايهود باراك) عريضة لبني غانتس يدعوه فيها لاعتزال السياسية،[57] الا انه اصر على الاستمرار وحصل على 8 مقاعد بشكل يفوق كل التوقعات التي تكهنت سقوطه وعدم اجتيازه لنسبة الحسم. وفي اعقاب هذا "النجاح" شارك في تشكيل الائتلاف الحكومي عام 2021، والذي لم يعمر طويلا، قبل ان يعلن انه سيتحالف مع الحزب اليميني المتطرف "امل جديد" تحضيرا لانتخابات تشرين اول 2022.

7.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

يتبنى بيني غانتس مواقف اقرب الى اليمينية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. فحسب البرنامج الانتخابي فأن يتبنى مبادئ "تقليص الصراع" دون ان يشير اليها بشكل مباشر كما يفعل حزب "أمل جديد". جسب البرنامج الانتخابي، " سنشكل واقعًا جديدًا سيحدد الأغلبية اليهودية في إسرائيل والهوية اليهودية لدولة إسرائيل" وللوصول الى هذا الهدف، ينص البرنامج الحزبي على مسارين سيتبعهما بيني غانتس وهنا: "من ناحية، تقوية الكتل الاستيطانية والسماح بحياة طبيعية أينما يعيش الإسرائيليون. من ناحية أخرى وفي الوقت نفسه، ستعمل دولة إسرائيل على تمكين التنمية الاقتصادية المتسارعة في أراضي السلطة الفلسطينية، وزيادة حرية الحركة الفلسطينية". وهذه الخطوات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية قد تتقاطع مع برنامج السلام الاقتصادي لنتنياهو، بيد انها تتجاوزه لتقدم تسهيلات أخرى حياتية للفلسطينيين.

اما فيما يخص اتفاق أوسلو، فأن غانتس يحافظ على مسافة امنة من الإجابة على سؤال العملية السلمية وحل الدولتين. فبدل من ان يدعو البرنامج الانتخابي صراحة الى الشروع في تسوية سياسية، او المضي قدما في تحقيق حل الدولتين، فأنه يكتفي فقط "بالحفاظ على أفق مفتوح لتسوية سياسية مستقبلية" دون ان يشير ما هي شروط هذه التسوية وما هو مفهوم الأفق المفتوح.[58]

ولا بد من الإشارة الى ان "ازرق-ابيض" اذ تقدم نفسها داعم ضبابي لحل الدولتين، الا انها، وبهدف الحفاظ على جمهورها من اليمينيين، تصر على ان "كل قرار سياسي تاريخي سيُعرض على استفتاء شعبي أو تتم الموافقة عليه في الكنيست بأغلبية خاصة". هذا يعني، حسب الباحثين السياسيين الإسرائيليين، أن أزرق-ابيض "يمنح حق الفيتو لليمين في إسرائيل" على اعتبار ان اليمين يشكل قاعدة اجتماعية عريضة من شأنها ان تحسم نتيجة أي استفتاء شعبي.[59]

أحزاب المتدينين- الحريديم

تاريخيا، يعتبر الحريديم تيارات غير صهيونية. هذا يعني انها تستند الى تفسير اورثودكسي للتوراة، بموجبه ان الخلاص يبدأ من فلسطين، عند تجميع "شعب إسرائيل" في "ارض إسرائيل"، لكن هذا التجميع لا يجب ان يحصل نتيجة فعل سياسي، او من خلال حركة سياسية قومية (مثل الحركة الصهيونية)، وانما يجب ان يترك لمشيئة الله الذي يحدد موعد قدوم المسيح المخلص. وعلى الرغم من وصول اعداد كبيرة من الحريديم الى فلسطين خلال الحرب العالمية الثاني (وبالتحديد في اعقاب المحرقة) الا انهم تعاملوا مع المنظمة الصهيونية كنشاط "كافر" ونأووا عن انفسهم عن المشاركة سياسيا في بناء الدولة.

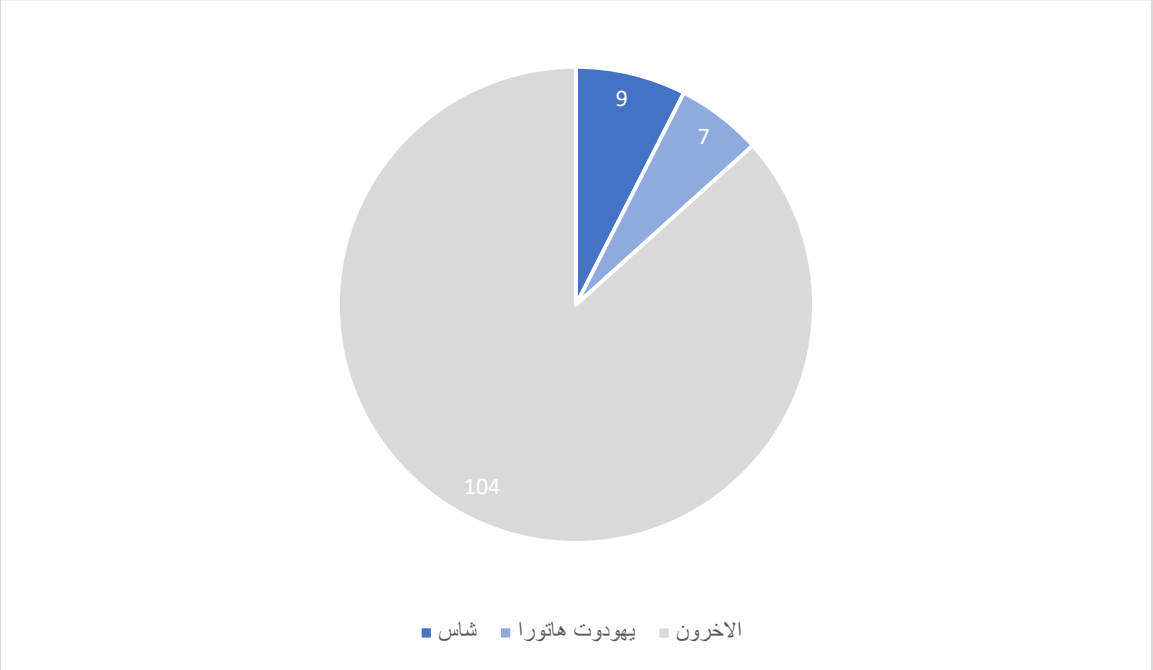

أهم ما يميز التيارات الحريدية، هو انها أحزاب تنصاع بشكل كامل للحاخام المسؤول عنها، والذي يعتبر لسان الله على الأرض، والناطق والمفسر الوحيد للتوارة. في حال "أفتى" الحاخام الأعلى بقضية سياسية او احتماعية او اقتصادية، فأن كل القاعدة الانتخابية له ستتبنى نفس الموقف. هذا يعني عدم وجود انتخابات داخلية، ونقاش حر عقلاني للقضايا التي تترك لرأي "مفسر التوراة". لكن منذ عقدين، هناك "صهينة" داخل تيارات الحريديم تدفعهم رويدا رويدا الى المشاركة الفاعلة في السياسية ومؤسسات الدولة، بيد انه ما يزال تحول بطيء ومتدرج ولم يجعل منهم بعد تيارات صهيونية. حاليا، في إسرائيل حزبين من الحريديم: حزب شاس الذي يمثل المتزمتين من الطوائف الشرقية، وحزب يهودوت هاتورا الذي يمل المتزمتين من الطوائف الغربية

8. شاس- الاتحاد العالمي للشرقيين المحافظين على التوراة

8.1 بطاقة تعريفية

أقيم حزب شاي في العام 1982 وبدأ يخوض الانتخابات الإسرائيلية منذ العام 1984. يعتبر شاس حزب قطاعي أقيم بهدف الحفاظ على خصوصية وانعزالية الحريديم الشرقيين (او السفارديم)، وليس كحزب صاحب اجندة سياسية وهوية أيديولوجية وبرنامج اجتماعي. وعليه، فأنه تاريخيا لم يدرج القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية، والأمن والقضية الفلسطينية ضمن اهتماماته المباشرة. من هنا، وحتى سنوات 2009-2010، كان من المغالطة بمكان تصنيف شاس كحزب يمين او يساري او حتى وسطي.

تاريخ التأسيس	1982
التصنيف السياسي	قطاعي حريدي شرقي
الهويات الأيديولوجية-السياسية	متزمت دينيا
الموقف من حل الدولتين	لا موقف
الموقف من الاستيطان	لا موقف مستقل نابع من فكر خاص لدى الحزب، وانما حليف للاستيطان بسبب تحالفاته مع أحزاب يمينية أخرى

ولأن الحريديم بشكل عام، الحريديم الشرقيين بشكل خاص، هم مجتمع منعزل ويستثمرون معظم حياتهم في دراسة التوراة، فأن دور الحزب الأساسي هو في الانضمام الى الحكومات الإسرائيلية لتوفير ميزانيات ضخمة لتمويل هذا المجتمع، وسن تشريعات تحافظ على خصوصيته، وتنشر التعاليم اليهودية في الحياة العامة للدولة. من هنا، فإن شاس لا يلتقي مع الأحزاب الإسرائيلية التي تدعو الى المساواة في الحقوق والواجبات و"توزيع العبء" (بمعنى اشراك الحريديم في التجنيد ومؤسسات الدولة وغيرها). في المقابل، ثمة أحزاب إسرائيلية تستخدم الحريديم سياسيا من خلال الاستفادة من حجمهم الانتخابي في تشكيل ائتلافات حكومية مقابل الاستمرار في تعزيز خصوصية الحريديم واستقلالية ميزانيتهم (win-win situation).

8.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

منذ تأسيس شاس عام 1982 ودخولها الانتخابات عام 1984، شارك الحزب في معظم الائتلافات الحكومية باستثناء فترات قليلة متفرقة هي: حكومة بيرس (1995-1996)، وحكومة اريئل شارون (2003-2006)، وحكومة نتنياهو التي تحالف فيها مع إسرائيل بيتنا الرافض لمجتمع الحريديم (2013-2015).

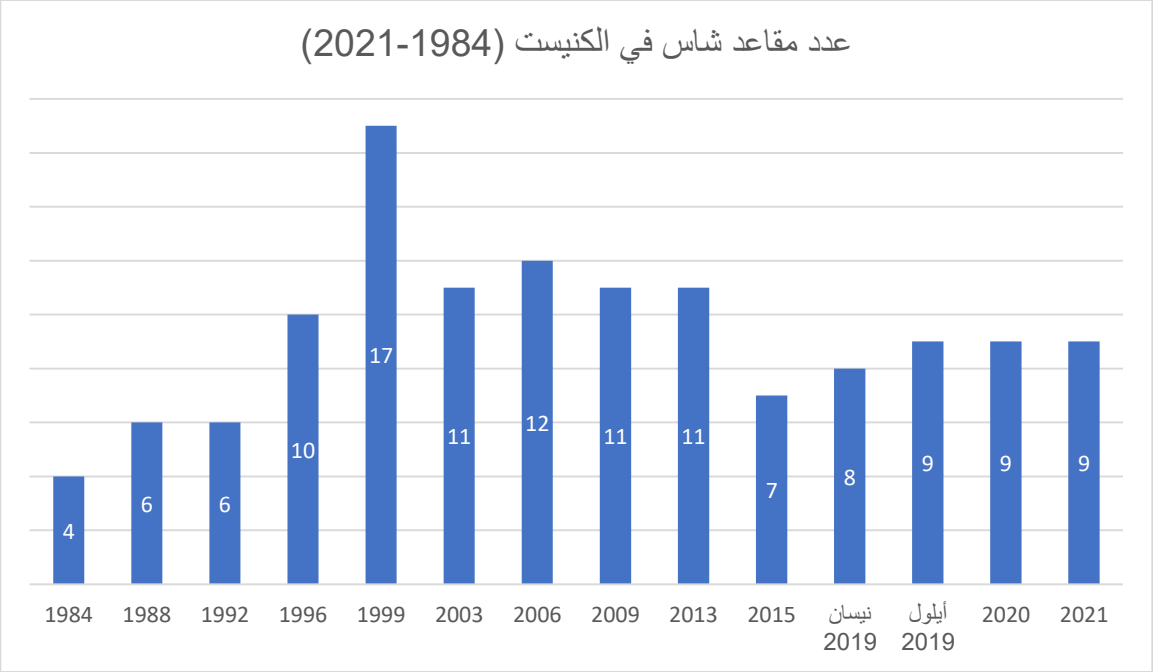

منذ عام 2009 (وباستثناء الحكومة الثالثة والثلاثين) يعتبر حزب شاس حليف "مخلص" لحزب الليكود ويشارك في كل حكوماته. وعلى ما يبدو، فأن الليكود هو الحزب الكبير الوحيد القادر على الحفاظ على خصوصية الحريديم، على العكس من الأحزاب الأخرى (مثل يوجد مستقبل) والتي تحاول ان تقلل من خصوصية المجتمع الحريدي، الأمر الذي يجعل إمكانية التحالف معها شبه مستحيلة.

8.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

حسب الخبراء الإسرائيليين المتابعين لمواقف شاس، فأن الحزب لديه خط سياسي غير واضح وغير متسق فيما يخص القضية الفلسطينية. حسب تيبا وبوم، في بعض السنوات، كان خطاب شاس متشددا لكن تصويته في الكنيست كان يبدو تصويتا يساريا، وفي بعض الأحيان كان شاس جزء من حكومة يسارية لكن تصويتاته كانت تنزع نحو اليمين.[60] لكن اذا ما عدنا الى الاب المؤسس لحزب شاس، الحاخام عوفاديا يوسف، فأنه كان قد "أفتى" في نهاية السبعينات (أي قبل تأسيس شاس) اثناء توقيع اتفاق كامب ديفيد لارجاع شبه جزيرة سيناء للمصرين، بالتالي: "إذا تبين بما لا يدع مجالاً للشك أنه سيكون هناك سلام حقيقي بيننا وبين جيراننا العرب إذا أعيدت الأراضي إليهم، ومن ناحية أخرى ، هناك خطر مباشر من اندلاع حرب إذا لم تتم إعادة الأراضي إليهم - يجب إعادة الأراضي إليهم".[61]

ويؤكد الباحثين ان هذه الفتوى لا تنبع من حب للعرب او الفلسطينيين، او تفهم لقضيتهم السياسية، بحيث ان الحاخام يوسف يرى بالفلسطينيين "افاعي". لكن هذه الفتوى تنبع من الخوف من الدخول في حرب مدمرة لإسرائيل، وبالتالي فهو يريد "الانفصال" عن الفلسطينيين وليس اعطائهم حقوقهم. وبينما ان شاس كان قد دعم اتفاق أوسلو الأول (عام 1993)، الا ان مواقفه تحولت بعد

ذلك ورفض أي اتفاق صلح اخر مع الفلسطينيين. مثلا، صوت شاس ضد اتفاقية أوسلو 2 (تشرين اول 1995) وعارض ذهاب إيهود باراك إلى المحادثات السياسية في كامب ديفيد (حزيران 2000) بل وانسحب في حينها من الائتلاف، ثم أحبط شاس تشكيل حكومة بقيادة تسيبي ليفني في وقت لاحق. لكن على ما يبدو، وتماشيا مع أطروحة ان مواقف شاس السياسية هي مواقف غير متسقة، يمكن الادعاء ان شاس يستل مواقفه بناء على موقعه من الائتلاف الحكومي وبناء على الامتيازات التي تقدمها له الحكومة الإسرائيلية المشارك فيها. مثلا، على الرغم من المواقف المذكورة أعلاه، نجد وبشكل متناقض، ان شاس كشريك رئيسي في حكومة نتنياهو الأولى (1996-1999) صوتت لصالح اتفاقية الخليل (كانون ثاني 1997) واتفاقية واي (تشرين ثاني 1998).[62]

لكن ليس هناك مجال للشك ان حزب شاس مصنف اليوم كحزب ذو مواقف يمينية. وربما يعود السبب الى ان حزب الليكود اليمين، بالإضافة الى أحزاب الصهيونية الدينية، هي أكثر الأحزاب التي تدعم خصوصية شاس كحزب حريدي، وقادرة على تأمين ميزانيات مريحة له، وبالتالي فهو ينزع الى محاباتها اثناء التصويت على قرارات سياسية، او طرح مشاريع قوانين تخص حياة الفلسطينيين. كان ذلك بارزًا خلال قيادة إيلي يشاي (1999-2013) للحزب، حتى ان البعض صنف شاس كجزء من "الموجة الثانية" من لأحزاب اليمينية المتطرفة في إسرائيل والتي تنتشر في اوساطها مفاهيم كراهية الأجانب والعداء للديمقراطية. ومن خلال تتبع أنماط تصويت شاس خلال العقد الأخير، فأن مواقفه المعادية لاتفاق أوسلو، والتنازل عن أراضي إسرائيلية في الضفة الغربية واضحة جدا وآخذة في الاتساق.

9. يهودوت هتوراة- القائمة الحريدية الأشكنازية

9.1 بطاقة تعريفية

تأسست القائمة عام 1992 كتحالف شبه استراتيجي وطويل الأمد ما بين حزب اغوداة إسرائيل الحسيدي وما بين حزب ديغيل هتوراه اللتواني، وملاهما فرعين للحريديم الاشكيناز.

تاريخ التأسيس	1992
التصنيف السياسي	قطاعي حريدي اشكينازي محافظ
الهويات الأيديولوجية-السياسية	متزمت دينيا
الموقف من حل الدولتين	لا موقف
الموقف من الاستيطان	لا موقف مستقل نابع من فكر خاص لدى الحزب، وانما حليف للاستيطان بسبب تحالفاته مع أحزاب يمينية أخرى

والقاعدة الانتخابية للحزب هي عبارة عن المجتمع الحريدي الاشكينازي الذي يعيش ظروف تقشفية، وأوضاع اجتماعية-اقتصادية منخفضة (باختياره في أحيان كثيرة، وليس رغما عنه).

9.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

باستثناء حكومة اولمارت (2006-2009) شاركت يهودوت هاتوراه في كل الحكومات الإسرائيلية منذ العام 2001. وعادة يمتنع الحزب عن تقلد منصب وزير حتى لا يأخذ على عاتقه مسؤولية القرارات التاريخية ويكتفي بمنصب نائب وزير. الاستثناء الوحيد كان في العام 2015، عندما وجد نائب وزير الصحة عن حزب يهودوت هاتوراه، يعاكوب ليتسكمان، نفسه نائبا بدون وزير اعلى منه، الامر الذي "اجبره" على تقلد منصب وزير الصحة.

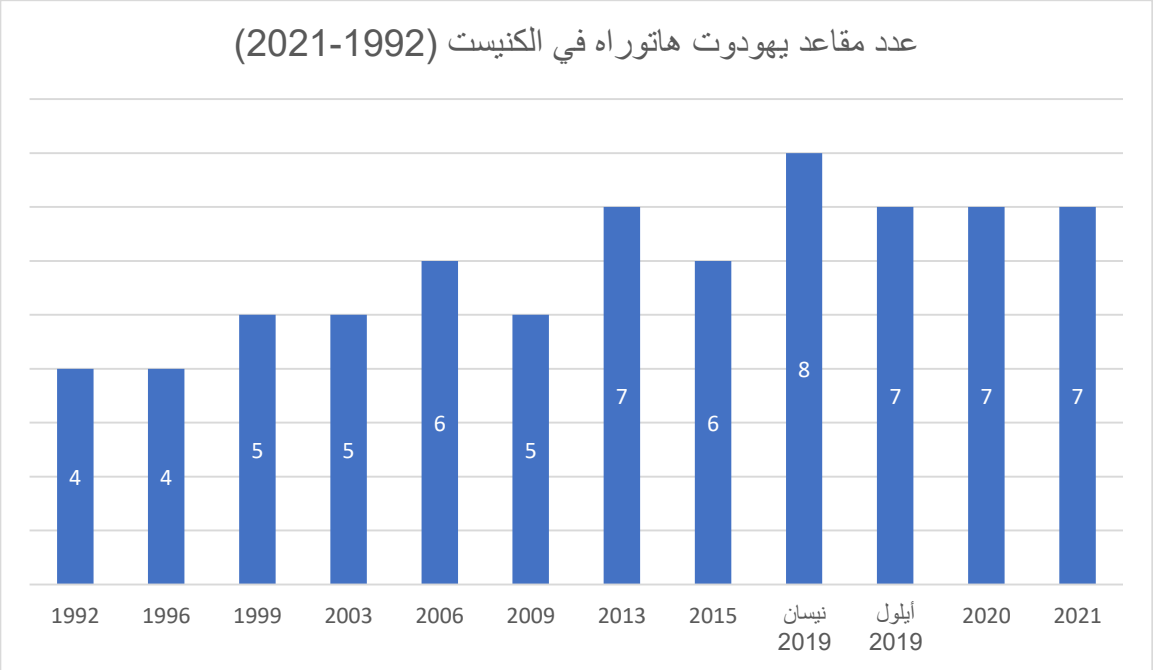

ويمكن القول أنه ابتداء من العام 2009، فأن يهودوت هاتواه تعتبر شريك استراتيجي في جكومات نتنياهو المتعاقبة (2009-2021) شأنها شأن حزب شاس الحريدي الشرقي.

9.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

لا يملك الحزب أي مواقف سياسية واضحة نابعة من معتقدات أيديولوجية تتعلق بالصراع السياسي. ومع ذلك، الحزب مصنف باعتباره حزب يميني، بحيث ان قاعدته الانتخابية تحابي القواعد الانتخابية للأحزاب اليمينية والصهيونية الدينية بسبب البعد الديني والتقليدي المتعلق بمكانة الضفة الغربية في التوراة. مثلا، في البرنامج الانتخابي للعام 1996، كتب الحزب التالي: "أرض إسرائيل لنا، وهبنا الله إياها كشعب اليهودي إلى الأبد بحكم التوراة... [على هذا ان يتماشى أيضا] مع مبدأ الشريعة اليهودية القائل بأن الحفاظ على الأرواح [ومنع الحروب] هو فوق كل شيء. إن التوازن الدقيق بين [الأمرين: الحفاظ على ارض إسرائيل ومنع الحروب] يحدده عمليا حاخامات التوراة العظماء في هذا الجيل، وفي نفس الوقت، نحن مخلصون لضرورة السلام الحقيقي في منطقتنا لوقف إراقة الدماء. سوف نطالب بالترويج لمبادرات السياسة من جانبنا وبذل كل جهد لوضع الترتيبات السلام مع جيراننا".[63]

واثناء مراجعة مواقف الحزب، نجد انها مستمدة من موقعه في المعارضة او في الائتلاف، وأيضا من قربه من حزب الليكود، الذي تحول الى شريكه الاستراتيجي في اللوحة السياسية الإسرائيلية الداخلية. مثلا، صوّت الحزب ضد اتفاقية أوسلو الأولى (ايلول 1993) وأوسلو الثانية (تشرين اول 1995) لأنه كان في المعارضة. لكن بعد الانضمام إلى الائتلاف بزعامة الليكود أيد الحزب اتفاق الخليل (كانون الثاني 1997) واتفاقية واي (تشرين الثاني 1998). لكن، فيما يخص موقفه من العملية السلمية مع الفلسطينيين، فأن اخر موقف معلن وواضح للحزب كان في أيلول 2019، وقبيل الانتخابات العامة عندما وقع حاخامات يهودوت هاتواه (ممثلين بمجلس دوغلي هاتواه- المجلس الحاخامي الأعلى للحزب) وثيقة شرف مع حاخامات من الصهيونية الدينية الاستيطانية، بموجبه ترفض يهودوت هاتواه الانسحاب من أي جزء من ارض إسرائيل الكبرى (في إشارة الى الضفة الغربية).[64]

أحزاب اليسار الصهيوني

تأسست دولة إسرائيل من قبل أحزاب اليسار الصهيوني العلماني والتي بنت مؤسسات الييشوف قبل العام 1948، وتسببت بالنكبة الفلسطينية، ثم قادة إسرائيل نحو النصر في حرب حزيران 1967. الحزب الأكبر والأهم في هذا السياق هو حزب مباي الذي كان مهيمنا على كل مؤسسات ومرافق الدولة حتى حدوث الانقلاب السياسي في إسرائيل عام 1977 وتولي حزب اليمين الصهيوني لأول مرة سدة الحكم (بعد فوز الليكود بزعامة بيغين). ويرى الباحثيون المختصون ان الازمة الاقتصادية الكبرى في إسرائيل في منتصف الثمانينات، والتي أدت الى تفكك مرافق الدولة الاشتراكية والتي كانت تشكل القاعدة الاجتماعية لليسار الصهيوني الحاكم، بالإضافة الى نمو أصوات اليمين الصهيوني الديني في اعقاب احتلال العام 1967، أدت الى انزياح المجتمع الإسرائيلي بشكل عام نحو اليمين، وبالتالي بداية افول اليسار الصهيوني.

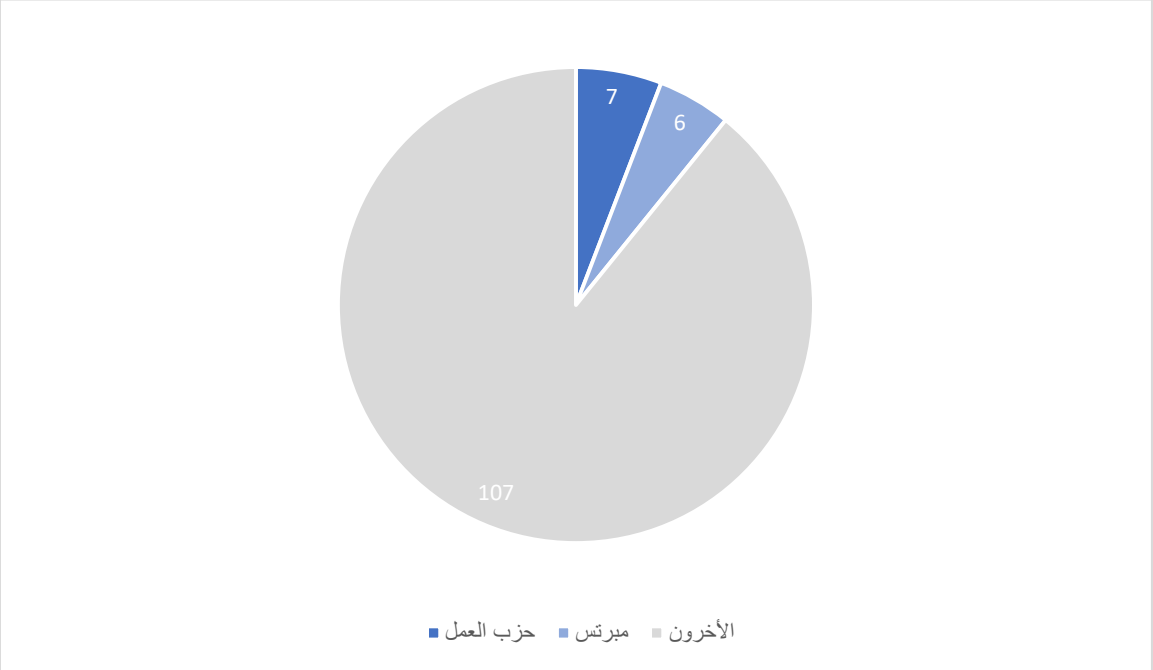

حسب المؤرخ الإسرائيلي ميخا غودمان، فبعد ان انهار "مشروع" اليسار التقليدي المتمثل في الاشتراكية ودولة الرفاه والتعاونيات، فأن "المشروع" الجديد الذي أصبح بمثابة "الدبق" الذي يجمع ما تبقى من الياسر الصهيوني هو مشروع التسوية السياسية. وعلى الرغم من وجود تباينات كبرى ما بين حزبي العمل وميرتس، الا ان موقفهم من الاحتلال هو واضح: انهاء الاحتلال. بالنسبة لحزب العمل، لا يعني "انهاء الاحتلال" ان الحزب يؤيد الانسحاب الكامل حتى حدود العام 1967، وانما فقط انهاء سيطرة إسرائيل على ملايين الفلسطينيين خوفا من تحول إسرائيل الى دولة ابارتهايد وتهديد الطابع اليهودي للدولة.

10. حزب العمل

10.1 بطاقة تعريفية

يمكن ارجاع أصول حزب العمل الى فترة الثلاثينات من القرن الماضي، بحيث ان تأسيسه واعتلائه سدة الحكم ثم افول حجمه هو تاريخ طويل ينطوي على العديد من المراحل. لكن، حزب العمل بشكله الحالي تم تأسيسه في العام 1968 بعد حدوث انشقاقات وتقلبات بعضها لأسباب سياسية وأخرى لاسباب اجتماعية أيديولوجية.

تاريخ التأسيس	1968
التصنيف السياسي	صهيوني يساري
الهويات الأيديولوجية-السياسية	عدالة اجتماعية فصل الدين عن الدولة
الموقف من حل الدولتين	يؤيد حل الدولتين
الموقف من الاستيطان	يؤيد تفكيك الاستيطان بدون ان يحدد ما اذا كان موقفه شاملا لكل التجمعات الاستيطانية.

وحزب العمل، بزعامة إسحاق رابين اثناء توليه رئاسة الحكومة (1992-1995)، كان قد بدأ العملية السياسية التفاوضية مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووقع على اتفاقيات أوسلو الأولى (1993-1995)، وظل منذ ذلك الوقت مؤيدا للعملية السلمية. وواضح ان حجم حزب العمل، والذي لطالما كان قطب سياسي كبير في إسرائيل، بدأ يتراجع خلال سنوات أوسلو بعد العام 1996. وربما يتمثل احد الأسباب في كون المجتمع الإسرائيلي (خصوصا التيارات اليمينة) تتهم حزب العمل بالتسبب في عمليات المقاومة التي ضربت إسرائيل خلال سنوات التسعينات، بحيث ان انجرار الحزب وراء اتفاقيات سلام مع الفلسطينيين (هكذا تقول الرواية اليمينة)، ساهمت في خلق "بؤر إرهابية" و"تفجير حافلات"، وبالتالي أحدثت فشل أمني.

10.2 تمثيل الكنيست وعدد المقاعد

منذ تأسيس حزب العمل في العام 1968، دخل الحزب في العديد من القوائم الانتخابية جنبا الى جنب مع تيارات وأحزاب صهيونية يسارية او قطاعية. أهم هذه القوائم هي قائمة "المعراخ" (1968-1991)، و"إسرائيل الموحدة" (1999-2001). والثانية كانت في فترة تولي ايهود باراك لرئاسة الحكومة عن حزب العمل حيث اندلعت الانتفاضة الثانية في اعقاب فشل مفاوضات كانب ديفيد

في العام 2000. بعد العام 2001، لم يستطع حزب العمل تشكيل حكومة لوحده، او حتى قيادة ائتلاف حكومي عريض، بل ان العديد من اعضاءه انشقوا عنه

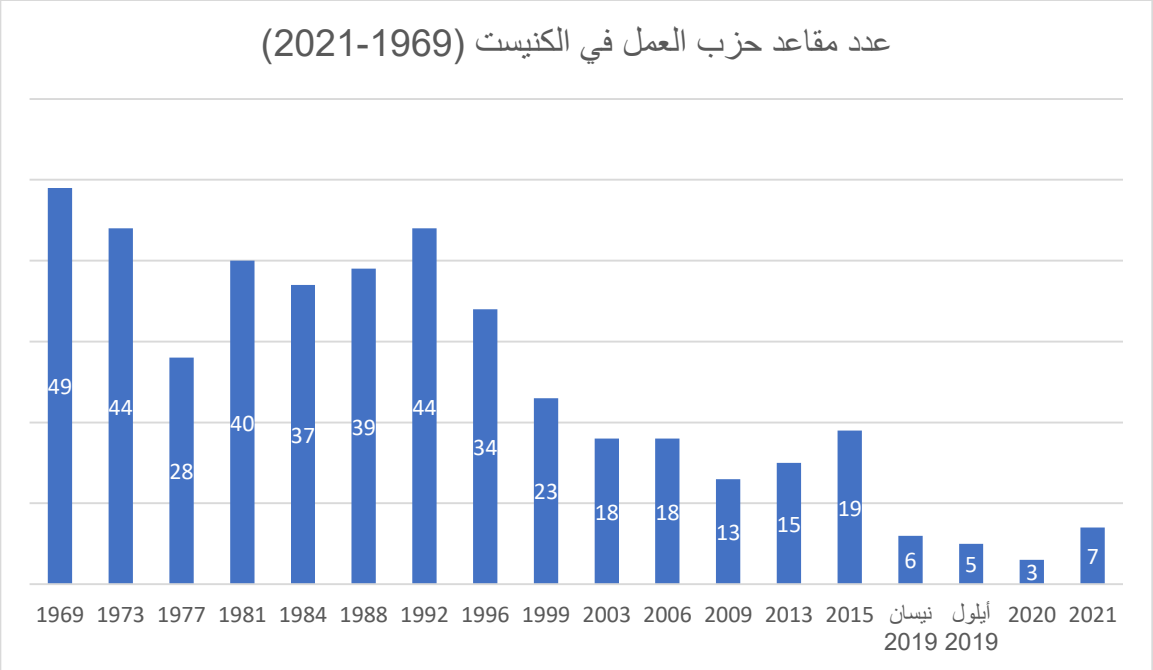

لكن منذ تولي نتنياهو سدة الحكم في العام 2009، تراجع حجم حزب العمل بشكل ملحوظ، لدرجة ان الحزب اقام احتفالات كبرى في اعقاب تحقيقه لسبعة مقاعد فقط في انتخابات العام 2021. ويبدو ان الحزب يعاني من أزمات داخلية تتعلق بهويته الأيديولوجية، ونهجه السياسي وقدرته على توسيع قاعدته الانتخابية، الأمر الذي افضى الى حالات عزوف عن العمل السياسي بين قادته، وترك الحزب بيد مجموعة من القادة الجدد الذين يفتقدون الى مسيرة سياسية مخضرمة. وللمقارنة، منذ عام 1992، تولى رئاسة حزب العمل 10 اشخاص (الامر الذي يدل على ازمته الداخلية وعجزه عن إيجاد حلول لتجاوها) مقارنة بثلاث رؤساء تبدلوا على قيادة حزب الليكود. فضلا عن ذلك، فأن عدم اليقين تجاه الهوية الأيديولوجية (التي ما يزال الحزب يراها "يسارية")، وتجاه الموقف السياسي من القضية الفلسطينية (والتي ما يزال الحزب يراها تقوم على مبدأ حل الدولتين) دفعت بعض قادته الكبار الى الانشقاق والانضمام فيما بعد الى أحزاب يمكن تصنيفها انها وسط-يمين. مثلا، في العام 2005، وعلى ضوء تشكيل حزب كاديما (انشق قادته عن حزب الليكود)، استقال ثلاثة أعضاء بارزين من حزب العمل وانضموا إلى كديما، هم شمعون بيريس، وحاييم رامون وداليا إيتسيك على الرغم من سنوات عصويتهم الطويلة في حزب العمل.[65]

10.3الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

مع ان المتعارف عليه في موقف حزب العمل هو دعمه لحل الدولتين، الا انه لا بد من توضيح مفهوم الدولة الفلسطينية لدى حزب العمل. في العام 1996، أي بعد ثلاث سنوات من توقيع اتفاق أوسلو، وبعد عام من اغتيال رابين، دعم حزب العمل في برنامجه الانتخابي الاستمرار في العملية السلمية في اطار اتفاقيات أوسلو دون ان يءتي على ذكر "دولة فلسطينية". في المقابل، ذكر البرنامج الانتخابي القضايا التالية: 1) القدس الموحدة عاصمة إسرائيل وتحت سيادة إسرائيل؛ 2) لن تسيطر إسرائيل على الشعب الفلسطيني (باستثناء القدس!)؛ 3) سيكون نهر الأردن هو الحدود الأمنية الشرقية لإسرائيل ولن يكون هناك جيش آخر إلى الغرب منه (بمعنى ان إسرائيل تسيطر على الحدود وتمنع قيام جيش فلسطيني)؛ 4) الفصل ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين عليه ان يلبي حاجات الأمن ويهودية الدولة؛ 5) لسيادة إسرائيلي على غور الأردن وشمال غرب البحر الميت وكتلة غوش عتسيون والأراضي الأساسية للأمن دون ان يحددها)؛ 6) تعاون اقتصادي فلسطيني الأردني إسرائيلي؛ 7) يمكن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقط خارج دولة إسرائيل مع حرمانهم من حق العودة؛ 8) عدم إقامة مستوطنات جديدة.[66]

ما يهم في هذا البرنامج هوعدم ربط مفهوم "لا نريد ان تسيطر على الفلسطينيين" بمفهوم "دولة فلسطينية". لكن على ما يبدو ان مواقف حزب العمل من القضية الإسرائيلية أصبحت محرجة في الشارع الإسرائيلي خصوصا بعد ان تم تسويق مفاوضات كامب ديفيد بين باراك وياسر عرفات في 2000 وكأنه افضل عرض إسرائيلي ممكن، وقد لا يتكرر، بيد ان الفلسطينيين رفضوه. وعلى الرغم من ان اندلاع الانتفاضة الثانية وتبدل قادة حزب العمل بشكل مستمر، الا ان حزب العمل عاد في العامن 2013 ونشر في برنامجه الانتخابي النص التالي: " سنعمل على تجديد المفاوضات السياسية، في إطار ثنائي وإقليمي ودولي، بهدف السعي للتوصل إلى تسوية دائمة مع الفلسطينيين، على أساس مبدأ دولتين لشعبين".

في اخر برنامج انتخابي لحزب العمل، في العام 2021، يوضح حزب العمل ان موقفه من انهاء الاحتلال نابع من رؤيته بالخفاظ على "دولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي"، وبهدف تحقيق هذه الرؤية، سيعمل الحزب على "تعزيز رؤية الدولتين وإنشاء حدود دائمة لدولة إسرائيل، والانفصال عن الفلسطينيين وإنهاء الصراع". كما ان حزب العمل ما يزال يرى ان المستوطنات والبؤر الاستيطانية المعزولة لا تساهم في أمن إسرائيل وتشكل عقبة أمام أي تسوية سياسية مستقبلية، لكنه لا يعمل بشكل عقائدي على إيقاف التوسع الاستيطاني، كما بدا واضحا من أداء رئيس حزب العمل في حكومة بينيت-لابيد والتي ساهمت في تعزيز شبكة شوارع المستوطنين في الضفة الغربية.[67]

11. حزب ميرتس

11.1 بطاقة تعريفية

أقيم حزب ميرتس عام 1992 من خلال اندماج حزبين يساريين هما حزب "مبام" (من هنا جاء لفظ "مي") وحزب "راتس" اليساري (ومن هنا جاء لفظ "رتس"). والحزب هو حزب يساري من الناحية الأيديولوجية والهوية الفكرية، بحيث انه يدعم البرامج الاجتماعية التي تحقق العدالة الاقتصادية، وفصل الدين عن الدولة، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

تاريخ التأسيس	1992
التصنيف السياسي	صهيوني يساري
الهويات الأيديولوجية-السياسية	عدالة اجتماعية فصل الدين عن الدولة
الموقف من حل الدولتين	يؤيد حل الدولتين
الموقف من الاستيطان	يؤيد تفكيك الاستيطان وانسحاب لحدود 1967

ويمكن القول، بأن مواقف حزب ميرتس لم تتغير بشكل ملموس منذ تأسيسه عام 1992 وحتى اليوم. ويعاني الحزب، شأنه شأن حزب العمل اليساري الصهيوني، أيضا من ازمة داخلية تنذر باندثاره. فعادة ما يترك المحللون مسألة تجاوزه لنسبة الحسم في الانتخابات مفتوحة على مل السيناريوهات.

11.2 عدد المقاعد وتمثيل الكنيست

منذ اندلاع انفتاضة الأقصى عام 2000، تراجع حجم لحزب بنسبة كبيرة جدا ليستقر ما بين 3-6 مقاعد فقط. وقد شارك ميرتس في العديد من الحكومات منذ تأسيسه، كان اخرها حكومة ائتلافية مكونة من أحزاب يمينية ويسارية ووسطية بالإضافة الى حزب عربي.

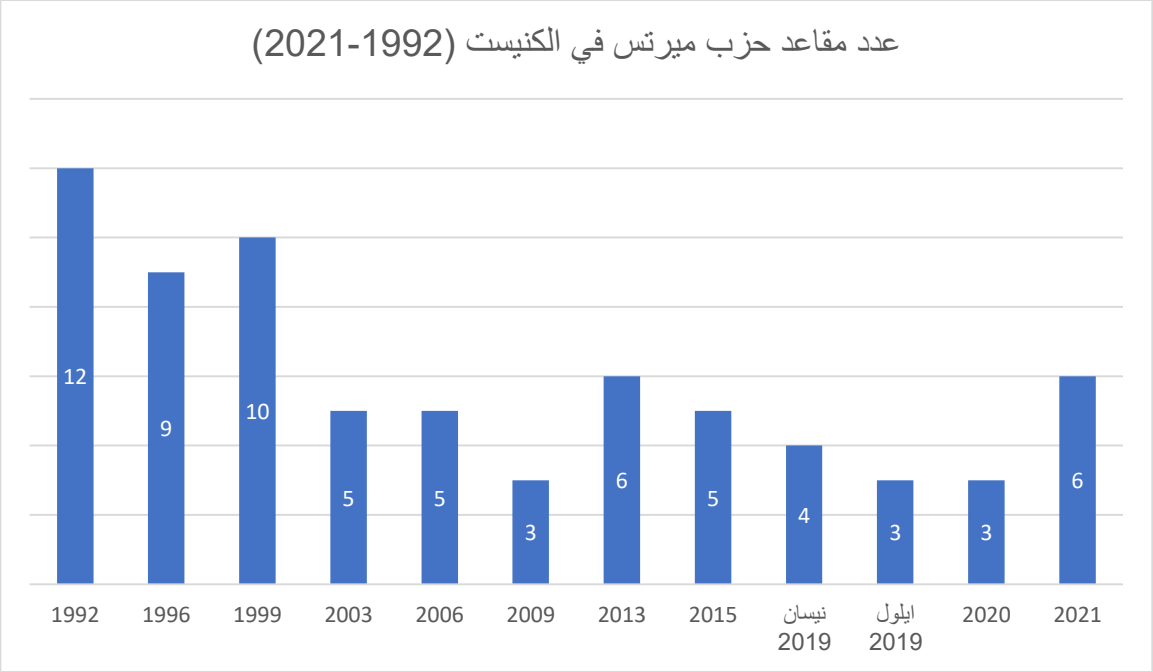

وعلى الرغم من أن الحزب ذا حجم صغير، الا انه وفي ظل المشهد السياسي الإسرائيلي المتفتت، قادر على لعب دور هام في تشكيل/عدم تشكيل الائتلافات الحكومية.

11.3 الموقف من القضية الفلسطينية واتفاق أوسلو

يعتبر حزب من أكثر الأحزاب الإسرائيلية ثباتا في موقفه من القضية الفلسطينية ورفضه لاستمرار الاستيطان. بالإضافة الي كونه يتماثل مع حزب العمل من ناحية الحفاظ على يهودية دولة إسرائيل واعتبار هذا السبب مدعاة له لرفض الاحتلال، الا انه يتميز عن حزب العمل بكونه يضيف بعدا أخلاقيا رافضا للسيطرة على الشعب الفلسطيني. مثلا، كتب الحزب عام 2006: "يشكل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين كارثة أخلاقية واقتصادية واجتماعية وسياسية لإسرائيل. إن الإجراءات التي يتخذها نظام الاحتلال هي انتهاكات يومية لحقوق الإنسان: عقاب جماعي واعتقال إداري وإغلاقات والعديد من المظالم الأخرى. المستوطنات تشكل انتهاكا للقانون الدولي وتخلق عائقا خطيرا يبتعد عن التسوية السياسية. إن الإرهاب الفلسطيني الذي يلحق الأذى بالمواطنين الأبرياء هو بالفعل عقبة حقيقية أمام التقدم في عملية السلام، ولكن يجب عدم السماح للمنظمات الإرهابية بإملاء جدول الأعمال على القادة السياسيين. المصلحة الإسرائيلية كانت وستبقى إنهاء الاحتلال وتقسيم الأرض وفق اتفاق".[68]

وفيما يخص موقف ميرتس من اتفاق أوسلو، فأنه لا يرى ان الاتفاق قد تلاشي وانهتى مفعوله، بل ما يزال بدعو الى انسحاب حتي حدود العام 1967، تفكيك الكتل الاستيطانية الكبرى، وما لا يمكن تفكيكه يمكن حله على مبدأ تبادل أراضي عادل. كما ان الحزب يدعو الى تقسيم القدس، ويرفض عودة اللاجئين.[69]

الخلاصة وتوصيات

الخارطة الحزبية في إسرائيل هي خراطة ذو ثبات نسبي على الأقل خلال منذ العام 2015. فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وحل الدولتين، والعودة الى مفاوضات حل نهائي، فأنه يمكن النظر الى الأحزاب السياسية في إسرائيل من حيث موقعها على محور اليسار-الوسط-اليمين. حسب مخرجات انتخابات الكنيست 24 في العام 2021، فأن حجم اليمين في إسرائيل يصل الى حوالي 72٪ (انظر الشكل رقم 4).

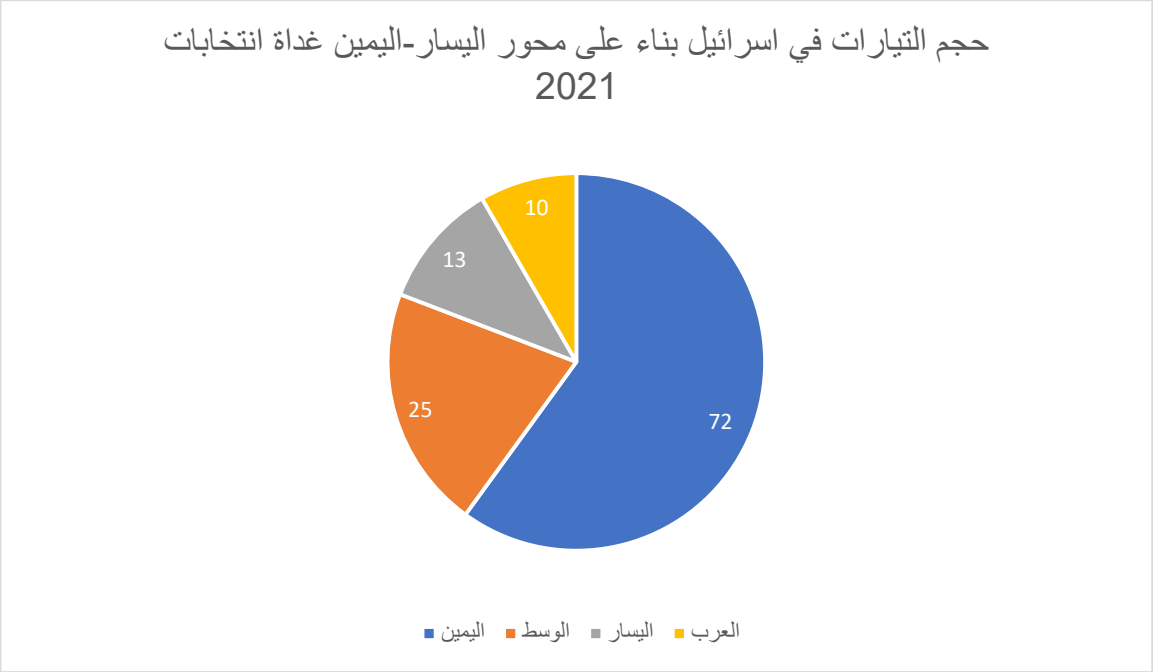

لكن اليمين، لا يعتبر كتلة واحدة متجانسة. بالإضافة الى كون اليمين الإسرائيلي غير متوافق داخليا، ولا يوجد سيناريو حالي يمكن ان يجمع كل اركانه في حكومة ائتلافية واحدة، فأنه غير متوافق أيضا فيما يخص حل الدولتين سواء على مستوى الخطاب، او الممارسة العملية. هذه الورقة قسمت اليمين الإسرائيلي الى يمين علماني (43 مقعدا)، ويمين متدين قومي (13 مقعد)، ويمين متزمت (16 مقعد). في مقابل اليمين، فأن أحزاب الوسط تتعامل مع حل الدولتين والعودة الى مفاوضات سلام بضبابية شبه مطلقة، الأمر الذي يتيح لها الانزياح بسهولة لتلبية رغبات الجمهور اليميني وفي نفس الوقت تبقى على مسافرة ودية بينها وبين الجمهور الإسرائيلي اليساري (انظر/ي الجدول 5 ادناه).

الحزب	حل الدولتين	الاستيطان في الضفة الغربية	العودة الى مفاوضات سلام
الليكود	مؤيد نظريا معارض عمليا	يؤيد	رافض لعدم وجود شريك
إسرائيل بيتنا	مؤيد	داعم في الكتل الكبرى	فقط في اطار اقليمي
امل جديد	رافض	مؤيد	فقط لتنظيم شؤون الحكم الذاتي
يمينا	يعارض	يؤيد	يعارض
الصهيونية الدينية	يعارض	يؤيد	يعارض
يوجد مستقبل	مؤيد	داعم في الكتل الكبرى	مؤيد لكن السلام ليس ضمن اجندته الحالية
ازرق ابيض	مؤيد	داعم في الكتل الكبرى	مؤيد لكن السلام ليس ضمن اجندته الحالية
شاس	لا موقف	مؤيد	لا موقف
يهودوت هاتوره	لا موقف	مؤيد	لا موقف
حزب العمل	مؤيد	رافض	مؤيد (مع الإصرار على لاءات رابين)
ميرتس	مؤيد	رافض	مؤيد

وبشكل طبيعي، فأن الأحزاب الحاضرة على الساحة السياسية-الحزبية في إسرائيل ستعيد اصطفافاتها من خلال تشكيل قوائم مشتركة، او اندماجات لتقوية حظوظها في أي جولة انتخابية قادمة. مثلا، في آب 2022، تحالف بيني غانتس (حزب ازرق ابيض) مع ساعار (حزب أمل جديد)، وانضم إليهم غادي ايزنكوت، وهو رئيس هيئة اركان سابق، شكلوا سوية المعسكر الرسمي/الدولاني، والذي يعرض نفسه في وسط الخارطة السياسية (حزب وسط-يميني). لكن، قد لا يكون لهذا الانزياحات الطفيفة أثر ذو دلالة معيارية على شكل الخارطة السياسية في إسرائيل، خصوصا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ولا يمكن الحديث عن الأحزاب السياسية الإسرائيلي وموقفها من العملية السلمية، او حل الدولتين، بدون ذكر منظمات ومؤسسات وحركات غير سياسية تنشط في الساحة الاسرائيلية وتلعب هي الأخرى دورا في إعادة صياغة الموقف العام الإسرائيلي، وان كان بدرجات متفاوتة. أدناه، أهم المنظمات الإسرائيلية او اليهودية المناصرة لإسرائيل، والتي تدعم حل الدولتين:

1. بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي وهو منظمة إسرائيلية تأسست عام 1989. أهداف المنظمة هي" إنهاء الاحتلال مع الاعتراف بأن هذه هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق مستقبل تكون فيه حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والمساواة مضمونة لجميع البشر الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون بين الأردن والبحر. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تعمل بتسيلم على فضح الظلم والعنف والطعن في الشرعية التي يتمتع بها إسرائيل عالميا. تصدر بتسيلم تقارير دورية ودراسات حول النتهاكات الاتحتلال، اشهرها كان التقرير المنشور عام 2021 والذي وسم إسرائيل كدولة ابارتهايد.[70]

2. سلام الان: هي حركة يسارية إسرائيلية تهدف الى "إقناع الرأي العام في إسرائيل وحكومات إسرائيل بضرورة وإمكانية تحقيق سلام عادل. والمصالحة التاريخية مع الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة - وهذا مقابل تسوية إقليمية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ". وتقوم المنظمة بالنضال القانوني ضد المستوطنات وتوسعها. وتنشر المنظمة تقارير دورية حول انتهاكات الاحتلال في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وتشكل احد اهم المصادر حول الاستيطان.[71]

3. لنكسر الصمت: منظمة إسرائيلية تجمع وتنشر الأدلة حول السلوك غير المشروع لجنود جيش الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1967، وهي تنشط منذ فترة الانتفاضة الثانية. وتقول المنظمة إن هدفها هو رفع مستوى الوعي بالواقع اليومي في الأراضي المحتلة وخلق خطاب عام حول لا-أخلاقية السيطرة على الفلسطينيين، وذلك بهدف إنهاء الاحتلال. والتنظيم ناشط بشكل واسع النطاق، وهو يحظى بقبول حتى من اطراف دولية. مثلا، سفير الولايات المتحدة السابق مارتن إنديك يؤيد المنظمة ونشاطها، كما منظمة J Street اليهودية، وهي ثالث تجمع ليهود الولايات المتحدة، تدافع عن المنظمة وتستضيف أعضاءها لالقاء محاضرات.

4. عير عاميم: وهي جمعية تابعة لليسار السياسي في إسرائيل وتنشط في مدينة القدس. أهدافها هي الوصول الى "الاستقرار والمساواة ومستقبل سياسي متفق عليه في القدس". تسعى الجمعية جاهدة للترويج لتسوية سياسية، أهمها نقل أجزاء من القدس، التي تم ضمها لإسرائيل عام 1967، إلى سيطرة السلطة الفلسطينية. تقيم الجمعية علاقات مع السكان الفلسطينيين في المدينة ، وكذلك مع الهيئات الدولية العاملة في هذه القضية.

5. تعايش: مجموعة يهودية عربية، هدفها المعلن هو تعزيز الشراكة بين اليهود والعرب وبين الإسرائيليين والفلسطينيين والسعي لتحقيق المساواة والسلام. تعمل المنظمة من أجل الفلسطينيين سواء في الأراضي المحتلة او في الداخل، وتحتج على تصرفات الحكومة الإسرائيلية بعدة وسائل قانونية وقضائية.

6. محسوم ووتش: أو Checkpoint Watch هي حركة يسارية تشكلت من نساء إسرائيليات عام 2001 وهي تعارض السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية وتركز على انتهاك حرية تنقل الفلسطينيين في هذه المنطقة بسبب نقاط التفتيش التابعة للجيش الإسرائيلي.

7. مولاد: هي مركز تجديد الديمقراطية وهي منظمة تأسست عام 2012 في القدس وتقدم نفسها على أنها "مؤسسة فكرية ومعهد أبحاث مستقل مكرس للتجديد الأيديولوجي في جميع مجالات الحياة العامة في إسرائيل. تجمع رؤية مولاد بين القيم التقدمية والنهج الواقعي للتحديات السياسية والجيوسياسية للواقع الإسرائيلي". ينقسم عمل المركز إلى ثلاثة مجالات: الشؤون الخارجية والأمن ، والمواطنة والمجتمع ، والمجتمع والاقتصاد. في كل مجال من المجالات هناك مهنة بحثية ووظيفة في تصميم السياسات وتنفيذها. تدعم المنظمة حل الدولتين بشكل واضح وتحاول تقوية معسكر اليسار في إسرائيل من خلال عملها البحثي.

8. مبادرة جينيف: بداية كانت عبارة عن اقتراح لاتفاق إسرائيلي-فلسطيني للحل الدائم تقدمت به فرق غير رسمية يقودها ياسر عبد ربه ويوسي بيلين وتحت إشراف ودعم الحكومة السويسرية. تم التوقيع على الوثيقة في عام 2003 الا انه لم يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل رسمي. بعد ذلك، تحولت المبادرة الى منظمة تحاول ان تروج الى مفترج الاتفاق. وفي العام 2007، تم إضافة تفاصيل حول الحل النهائي المقترح تعالج كل قضايا الوضع النهائي.

9. زخوروت: هي جمعية يسارية إسرائيلية راديكالية تأسست عام 2002 وتهدف الى تعميق وعي الاسرائيليين بالنكبة، وتدعو الى تطبيق حق العودة. وتعتبر الجمعية مصدر مهم للتاريخ الشفوي حول جرائم إسرائيل في حروبها المستمرة.

10. فوضويين ضد الجدار: "فوضويون ضد الأسوار" هي مجموعة مؤلفة من نشطاء يساريين إسرائيليين يعارضون بناء جدار الفصل ومصادرة الأراضي الفلسطينية. تأسست المجموعة عام 2002، وما تزال تنشط وتقيم علاقات مع فلسطينيين، خصوصا في القرى المحاذية للجدار.

11. كيريم نبوت: منظمة مدنية تأسست عام 2012 وتركز على الرصد والبحث ونشر الحقائق والتقارير حول المشروع الاستيطاني وسياسة الأراضي الإسرائيلية في الضفة الغربية. ويتم تنفيذ الجزء الرئيسي من عمل المنظمة في المنطقة "ج" التي تغطي حوالي 61٪ من مجمل الضفة الغربية.

12. جاي ستريت: هي ثاني اكبر تجمع للوبي اليهودي في الولايات المتحدة بعد الايباك (AIPAC). وجاي ستريت هي تنظم للأمريكيين المؤيدين لإسرائيل كدولة يهودية، ولكنها ترى ان هذه الدولة ستكون متاحة تتجسد فيها قيم اليهودية والديمقراطية فقط بعد الدخول في مفاوضات ما بين الإسرائيليون والفلسطينيون تلبي الاحتياجات المشروعة والتطلعات الوطنية لكلا الشعبين. وقلما يلتفت المسؤولين الفلسطينيين الى أهمية الحاي ستريت من حيث قاعدتها الجماهيرية، ووزنها السياسي ودورها النافذ في السياسات الداخلية في الولايات المتحدة. وتزداد أهمية الجاي ستريت من خلال نظرتها الى حقوق الشعب الفلسطيني. على صفحتها الرسمية، تلخص حاي ستريت رؤيتها المتعلقة بالفلسطينيين على النحو التالي: "نعتقد أن الشعب الفلسطيني، مثله مثل الشعب اليهودي، له الحق في وطن قومي ديمقراطي خاص به يعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وحرية وأمن. إنهم يستحقون الحقوق المدنية الكاملة ووضع حد لظلم الاحتلال الممنهج. نحن نؤيد إنشاء دولة فلسطين المستقلة منزوعة السلاح بحدود محددة. نعتقد أن حل الدولتين للصراع يخدم مصالح إسرائيل وأمريكا ويحقق التطلعات الوطنية المشروعة للشعبين اليهودي والفلسطيني لتقرير المصير والسيادة... إننا نحث كلاً من حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات عاجلة للمساعدة في التقريب بين الأطراف وإرساء الأساس لمفاوضات هادفة تؤدي إلى حل دائم للصراع." وينما ان هذا الموقف لا ينبع من اعتراف حقيقي بالغبن الذي وقع على الشعب الفلسطيني ولا يعيد المسألة الفلسطينية الى جذورها (منذ وعد بلفور حتى النكبة الفلسطينية)، الا انه يعتبر موفق متقدم نسبيا مقارنة بمواقف اليمين الإسرائيلي الحالية.

توصيات

على ضوء المشهد السياسي-الحزبي القائم، وفي ظل تنامي الوزن الانتخابي لأحزاب اليمين والوسط، على حساب اخزاب اليسار، فإنه من غير المتوقع صعود حكومة إسرائيلية تكون مستعدة، او معنية، بتحريك الملفات السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. في المقابل، هذا لا يعني ان الأصوات التي تدعم حل الدولتين، او العودة الى مفاوضات حقيقية ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد تلاشت كليا من المشهد الإسرائيلي، بل يمكن ان نجدها ناشطة وبشكل يفوق التوقع من خارج الحلبة الحزبية (كما هو الحال لدى منظمات المجتمع المدني، واللوبيات اليهودية، الجمعيات اليسارية التي اوردنا قائمة بأهمها في الصفحات السابقة). وعليه، تشكل النقاط الواردة ادناه، مقترحات على شكل توصيات يمكن للفلسطينيين ان يهتدوا بهديها:

1. ان النظر الى الخارطة السياسية-الحزبية في إسرائيل على انها منقسمة ما بين مؤيدي نتنياهو وما بين معارضي نتنياهو يعتبر هام للغاية. مع أن أهم وأكبر الأحزاب السياسية في إسرائيل، والتي من المتوقع ان تحظى بفرصة تشكيل حكومة إسرائيلية (الليكود، المعسكر الرسمي/الدولاني، يوجد مستقبل) لا تضع القضية الفلسطينية، او حل الدولتين، على اجندتها السياسية، الا انها تختلف عن بعضها بشكل واضح. ان صعود نظام يميني متمادي، وشعبوي، بقيادة نتنياهو سيكون له اثار سلبية غاية في الأهمية، خصوصا من ناحية المضي بلا هوادة في تعزيز الاستيطان وتوسيعه، دق مسامير أخيرة في نعش حل الدولتين، وتقويض المزيد من قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة الى سن تشريعات متطرفة سيكون له انعكاسات مدمرة، واحيانا لا يمكن العودة عنها، فيما يخص الأرض والسكان الفلسطينيين واتفاقيات أوسلو. في المقابل، فأن صعود معسكر مناهضي نتنياهو قد لا يعني إعادة احياء العملية السلمية، بقدر ما انه سيمنع التدهور الحاد الذي قد تقوده حكومة برئاسة نتنياهو.
2. وبشكل متناقض مع النقطة السابقة، يمكن النظر الى ان صعود حكومة بزعامة نتنياهو سيكون له انعكاسات إيجابية غير مباشرة، بحيث ان نهج اليمين المتمادي والشعبوي من شأنه ان يسرع الوصول الى نظام ابارتهايد بشكل واضح وغير متواري، ويسرع الوصول الى اجماع دولي بضرورة انهاء هذا النظام العنصري الذي لا يمكن إخفاء قساوته. في المقابل، فأن صعود حكومة مناهضة لنتنياهو، ستعمل على إعادة انتاج الواقع الحالي بدون ان تحرك مياهه الراكدة، بمعنى انها قد تعمل في ظل نظام ابارتهايد لكنها لا تعجل في تفاقمه، الأمر الذي قد يوهم المجتمع الدولي بوجود فرص تسوية، وان كانت متعثرة. هذا قد يعني، ان الموقف الفلسطيني من حكومة لا يرأسها نتنياهو يجب ان يكون موقفا حذرا، على قاعدة ان "إعادة انتاج الواقع الراهن" قد يكون لها انعكاسات سلبية اكثر من "مفاقمة واقع الابارتهايد الراهن".
3. في المقابل، وطالما ان النقاش يدور حول حل الدولتين، والعودة الى أسس اتفاقيات أوسلو، فأنه يمكن النظر الى المنظمات اليسارية، اللوبيات اليهودية اليسارية، باعتبارها نوافذ للعمل، او لاعبين أساسيين يمكن الوصول معهم الى برنامج عمل مشترك من شأنه ان يشكل قوة ضغط فيما يتعلق بعمل الحكومات الإسرائيلي، او مواقف المجتمع الدولي.

المراجع

[1]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/34
[2]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/357
[3]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/36
[4]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1513
[5]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/281
[6]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/271
[7]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/35
[8]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/410
[9]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/983
[10]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/984
[11]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/985
[12]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/986
[13]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/987
[14]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/988
[15]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/989
[16]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/293
[17]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1246
[18]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/500
[19]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/277
[20]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/592
[21]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/587
[22]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/501
[23]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1514
[24] UN, "Resolution 242 (1967) / [adopted by the Security Council at its 1382nd meeting]", 22 Nov 1967. See: https://digitallibrary.un.org/record/90717?ln=en
[25]شموايل إبن، عشرين سنة على اتفاق أوسلو: الدروس الإسرائيلية. معهد أبحاث الأمن القومي، **دورية تحديث استراتيجي**، المجلد 16، العدد 2 (2013). انظر/ي الرابط التالي: https://strategicassessment.inss.org.il/wp-content/uploads/antq/f-666165842.pdf
[26]انظر/ي النص الأصلي على الرابط: https://www.peaceagreements.org/viewmasterdocument/1072
[27] Grace Wermenbol, "The Post-Oslo Period: A Historical Overview," in **A Tale of Two Narratives: The Holocaust, the Nakba, and the Israeli-Palestinian Battle of Memories**, ed. Grace Wermenbol, 1st ed. (Cambridge University Press, 2021), 22–68, doi:10.1017/9781108885430.
[28]لمراجعة كل القرارات راجع/ي الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7174
[29]لمراجعة كل القرارات راجع/ي الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=7231
[30]لمراجعة كل القرارات راجع/ي الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=8418
[31]لمراجعة كل الأحكام، راجع/ي الرابط التالي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rXtUqCa27682687758arXtUqC
[32]وليام كابيسون، **"دولتين لشعبين؟"**، استطلاع رأي (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، 2018). انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/articles/24845
[33]سجل الأحزاب الإسرائيلي، "اهداف حزب الليكود"، على الموقع الحكومي الرسمي لسجل الأحزاب الإسرائيلي. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3cHpbGL
[34]أوري سابي، **سياق العملية: من وراء كواليس القرار التاريخي** (تل أبيب: مخشول، 1998). [بالعبرية]
[35] Micah Goodman, **Catch-67: The Left, the Right, and the Legacy of the Six-Day War** (New Haven: Yale University Press, 2018).
[36]ميخا غودمان، جابوتينسكي: الأب المؤسس، ميفليغت همحشافوت، **بودكاست بيت آبي خاي**، ٢٠٢١. انظر الرابط التالي: https://apple.co/3F4QdRS
[37]الكنيست، "محضر الجلسة 123 للكنيست الخامس عشر"، 26 حزيران 2000. انظر/ي موقع الكنيست على الرابط التالي: https://knesset.gov.il/tql/knesset_new/knesset15/HTML_28_03_2012_09-20-03-AM/20000626@123-00JUN26@004.html
[38]انظر/ي مثلا، "خطاب رئيس الوزارء بنيامين نتنياهو امام مناصري الليكود" بتاريخ 10 آب 2017، موقع الليكود الرسمي، على الرابط التالي: https://bit.ly/3RZznuo، او البرنامج الإذاعي الذي دعمه الليكود على راديو "صوت إسرائيل" في العام 1999 عندما شبه اتفاق أوسلو بمعاهدة ميونخ (1938) التي بموجبها تنازلت القوى الدولية عن جزء من أراضي تشيكوسلوفاكيا لصالح المانيا النازية، انظر/ي الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=78206.
[39] IKV Pax Christi, "Economic Policy towards Palestine and the Practical Implications of Netanyahu's Economic Peace," 2012, https://bibalex.org/baifa/en/resources/document/434677.
[40]حاييم ليفنسون، "اللجنة المركزية لليكود وافقت بالإجماع على قرار يلزم أعضاء الحزب على العمل على ضم الضفة"، **هآرتس**، 31 كانون اول 2017. انظر/ي الرابط التالي: https://www.haaretz.co.il/news/politi/2017-12-31/ty-article/.premium/0000017f-e050-df7c-a5ff-e27a8ed10000
[41]راجع/ي قاعدة بيانات "الراصد القانوني" على صفحة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، على الرابط التالي: https://bit.ly/3p818no
[42]تال شنايدر، "ليبرمان: انا أقدم استقالتي، نتنياهو خضع للارهاب"، غلوباس، 14 تشرين ثاني 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001260575
[43]إسرائيل بيتنا، "رؤية الحزب"، من الموقع الرسمي لحزب إسرائيل بيتنا قبيل انتخابات اذار 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3ztpWvY

[44]موران ازولاي، "الليكود له، نتنياهو هزم ساعار في الانتخابات الداخلية"، **يديعوت احرونوت**، 27 كانون اول 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5649655,00.html

[45]ايلا حسون، "جدعون ساعار: في حال شكل نتنياهو حكومة، سأبقى بالمعرضة"، **القناة 13**، 12 كانون اول 2020. انظر/ي الرابط التالي: https://13tv.co.il/item/news/politics/politics/gideon-saar-1176140/

[46] حزب امل جديد، "أمل سياسي-امني"، من البرنامج الانتخابي لحزب امل جديد قبيل انتخابات عام 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://www.newhope.org.il/security/

[47]حزب امل جديد، "أمل سياسي-امني"، من البرنامج الانتخابي لحزب امل جديد قبيل انتخابات عام 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://www.newhope.org.il/security/

[48]حزكي باروخ، "بينيت وشاكيد أعلنوا عن إقامة حزب اليمين الجديد"، **القناة السابعة**، 29 كانون اول 2018. انظر/ي الرابط التالي: https://www.inn.co.il/news/390281

[49]اليمين الجديد بزعامة بينيت وشاكيد، "مبادئ حزب يمين جديد"، من البرنامج الانتخابي لحزب يمين جديد قبيل انتخابات 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2Um22j0

[50]اليمين الجديد بزعامة بينيت وشاكيد، "مبادئ حزب يمين جديد"، من البرنامج الانتخابي لحزب يمين جديد قبيل انتخابات 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/2Um22j0

[51]قائمة الصهيونية الدينية، "خطة 100 يوم: استيطان وسيادة في الجليل والنقب ويهودا والسامرة"، من البرنامج الانتخابي لقائمة الصهيونية الدينية قبيل انتخابات اذار 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3b4NZYN

[52]"التصويت الموضوعي" موقع الكتروني اسسه الإسرائيلي ديمتري روطنشتاين لنشر تحليلات تساعد الناخبين الاسرائيليين. انظر/ي الرابط التالي: https://objectivevote.org.il/?page=platforms&lang=he

[53]بتسلئيل سموتريتش، "خطة الحسم: مفتاح السلام يكمن لدى اليمين الإسرائيلي،" **هاشاليح**، العدد 6 لعام 2017. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3wLmpFJ.

[54]راجع الموقع الرسمي لحزب "قوة يهودية" على الرابط التالي: https://www.ozma-yeudit.co.il

[55]يوجد مستقبل، "برنامج الحزب الانتخابي 2019"، من برنامج الحزب الانتخابي قبيل انتخابات العام 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3oMKt8N

[56]عوفر كينغ وجدعون راهط، **الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة** (القدس: المركز الاسرائيلي للديمقراطية، 2022)، 587–88. انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/books/34598

[57]دفنا ليئيل، "رؤساء سابقين من المنظومة الزمنية يتوجهون الى جانتس: اتخذ موقف قيادي وانسحب من سباق الانتخابات"، **موقع ماكو الاخباري التابع للقناة 12**، بتاريخ 22 شباط 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://www.mako.co.il/news-politics/2021_q1/Article-efa9e199a88c771027.htm

[58]أزرق-ابيض، "مبادئنا"، من البرنامج الانتخابي لقائمة أزرق-ابيض قبيل انتخابات 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3PCFdA3

[59]كينغ وراهط، **الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة**، 589.

[60]تابا سلطان وروني باوم، "شاس - الليكود مع الكيباه؟ دراسة مقارنة حول عمليات التغيير في الأحزاب الدينية في إسرائيل وتركيا"، في آشر إيران وميشال شامير (محررين)، **الانتخابات في إسرائيل – 2006** (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، 2008): 111. انظر/ي الرابط التالي: https://www.idi.org.il/books/5937

[61]عوفاديا يوسف، "السماح بنقل الأراضي من أرض إسرائيل لمنع السيطرة على الروح"، خطاب في آب 1979، ورد لدى أنيتا شابيرا (محرر)، **نعلن بموجب هذا: 60 خطابًا مختارًا في تاريخ إسرائيل**، (يهودا: كينيرت زامورا بيتان، 2008). [بالعبرية].

[62]كينغ وراهط, **الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة**، *مرجع سابق.*

[63]بنيامين نويبرغر، **الأحزاب في إسرائيل** (تل أبيب، الجامعة المفتوحة: 1997) [بالعبرية]

[64]أخبار كيبا، "حاخامات من الصهيونية الدينية وقعوا على اتفاق مع يهودوت هاتوراه"، **الموقع الاخباري كيبا**، بتاريخ 3 أيلول 2019. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3QlSWeK

[65]كينغ وراهط, **الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة**، *مرجع سابق.*

[66]كينغ وراهط, **الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة**، *مرجع سابق، ص: 198.*

[67]حزب العمل الإسرائيلي، "الرؤية والمبادئ الأساسية"، من البرنامج الانتخابي لحزب العمل قبيل انتخابات 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://havoda.org.il/wp-content/uploads/2021/03/29639.1_hoveret_hazon_ekronot_hayasod_a5_biz.pdf

[68]كينغ وراهط, *الاحزاب الاسرائيلية بين السنوات 1992-2021: مسودة، مرجع سابق، ص: 293.*

[69]حزب ميرتس، "لا ثورة بدون ميرتس"، من البرنامج الانتخابي لحزب ميرتس قبيل انتخابات 2021. انظر/ي الرابط التالي: https://bit.ly/3dl5Awt

[70]بتسيلم، "نظام تفوق يهودي من النهر الى البحر: انه الابارتهايد" (القدس: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، 2021). انظر/ي الرابط التالي: https://www.btselem.org/arabic/apartheid

[71] https://peacenow.org.il